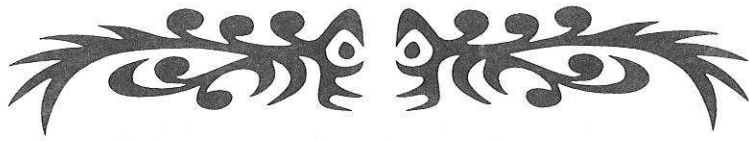




هذا البحث مسنك من
مجلة كلية اللغة العربية
القاهرة - جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
أ.د / محمد محمد عبد القادر الخطيب
عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر

العدد السابع والعشرين ٢٠٠٩



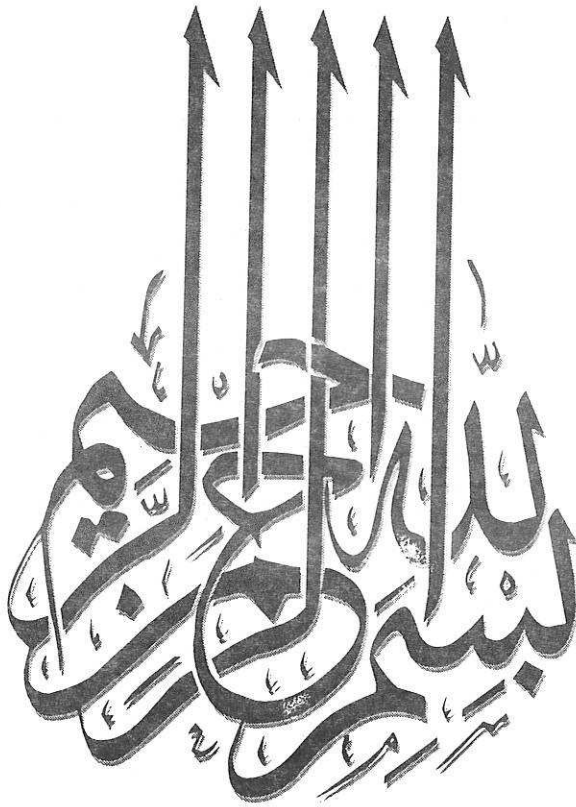
الترادف والاشتراك اللفظي في مصطلحات
علم العربية

دكتور

محمد بن علي بن محمد العمري

أستاذ النحو والصرف المساعد
بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى







بنية البحث

أ. المدخل :

* تأثير العربية في علمائها .

ب. المباحث :

المبحث الأول: تأملات في ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي في

المصطلحات :

* أولية اللغة وأولية التأليف .

* (الترادف) بين (اللغة) و(المصطلحات العلمية) .

* (الاشتراك اللفظي) بين (اللغة) و(المصطلحات العلمية) .

* خطر هاتين الظاهرتين في فهم النصوص وتحقيقها.

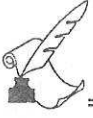
المبحث الثاني : نماذج من الترادف في مصطلحات علم العربية .

المبحث الثالث : نماذج من الاشتراك اللفظي في مصطلحات علم

العربية .

ج. نتائج البحث .

د. المصادر والمراجع .



تأثير الحربية في علمائها

للغة العربية أثر عميق في علمائها يزيد كلما ازداد التعلق بها والفناء فيها ؛ لذلك كان أثرها في عباقرة علمائها أوضح وأظهر، وسلطانها على قلوبهم أقوى وأقهر .

تنساب العربية مع طول الصحبة في عروقهم في ديب لا يكاد يُحسّ ؛ لتشكل في نفوسهم وعقولهم الباطنة شبكة معقدة من العواطف والانفعالات تطغى على حياتهم دون أن يشعروا .

" ذكر أن رجلاً دعا المبرد بالبصرة مع جماعة، فغنت جارية من وراء الستار وأنشأت تقول :

وقالوا لها هذا جيبك معرضاً فقالت : إلى إعراضه أيسر الخطيب
فما هي إلا نظرة بتبسّم فتصطكّ رجلاه ويسقط للجنيب

فطرب كل من حضر إلا المبرد، فقال له صاحب المجلس : أنت أحق الناس بالطرب !! فقالت الجارية : دعه يا مولاي، فإنه سمعني أقول : هذا حبيبي معرضاً، فظنّني لحتت ولم يعلم أن ابن مسعود قرأ : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ .

قال : فطرب المبرد إلى أن شقّ ثوبه " (١) .

تأمل وأنت تقرأ هذه النادرة كيف تغلغت علوم العربية في أعماق الرجل حتى أصبحت أسبق إلى قلبه من غناء من جارية بكلام يفيض حسناً ورقة ونظرة وتبسّمًا .

ثم لما داوته الجارية بدائه، وبيّنت له المسألة بشاهد من العربية

(١) كتاب الأذكياء ص ٢٠٨ .



آخر، فاطمأت نفسه تدفق طربه فشق ثوبه، وكيف لا وهو أحق الناس بالطرب !!

أي وادٍ سحيق في نفس سيبويه سكنه حبُّ العربية وعلومها حتى مات غيضاً من تخطئته ورميه بجهل شيء من أدقِّ تفصيلاتها ؛ إنه الحب ومن الحب ما قتل !! .

وهؤلاء العلماء حين يصطلحون على مصطلحات علومهم فإنهم يزاولون عملية (إعادة الوضع)، فيحملون الألفاظ معاني جديدة، فيكوتون بذلك لغتهم الخاصة التي يتفاهمون بها، ويعبرون عن مسائلهم وإشكالاتهم وفتاواهم من خلالها .

إنها صورة مصغرة لجانب من أولية اللغة بغض النظر عن كونها توقيفاً أو اصطلاحاً ؛ لأنه لا تعارض عندي بين الحالتين .

ثم لما كان للغة العربية كثير من السنن التي ألفها العلماء ولاحظوها ؛ كان لتلك السنن حضورها القوي في اصطلاحات العلماء على لغتهم الخاصة، وكيف لا وهي ابنتها !

ولعل أكثر ما يلفت النظر من تلك السنن كثرة الاشتراك اللفظي والترادف في مصطلحات علم العربية نحواً وصرفاً وفقهاً .

لقد فعل العلماء (المتواضعون) هذا في مصطلحاتهم، ولم يستكروه أو ينفروا منه ؛ لأن الاشتراك والترادف من خصائص لغتهم الحالة في أعماقهم، وإذا كان هذا مألوفاً في اللغة الأم فكيف لا يكون مألوفاً في بَنِيَّتِهَا ! .

ولقائل أن يقول : ولكن الاشتراك والترادف لم يقعا في مصطلحات علم العربية وحده بل هو واقع في مصطلحات الفقه وأصوله، والسنة وعلومها ... وغيرها .



فأقول : إن لكل علم لغته الخاصة، ومصطلحاته التي تواضع علماءه عليها، وكل تواضع في أي علم فهو صورة مصغرة جداً لجانب من أولية اللغة، فما قيل في علم العربية هناك يقال هنا ؛ لأن العربية هي لغة كل هذه العلوم . على أن ذلك كله في علم العربية أوضح .
بل إنني لأكاد أجزم أن هذا حاصل في كل علم كتب بأي لغة فيها ترادف أو اشتراك، فيكون ما كتبتة عن أثر العربية في علمائها منسحباً على أثر اللغة على إطلاقها في كل تواضع جديد .



المبحث الأول

تأملات في ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي في

المصطلحات

أولية اللغة وأولية التأليف

بلغ غموض أولية اللغة حدًا اتخذت معه الجمعية اللغوية الفرنسية قرارًا قانونيًا بمنع إلقاء محاضرات في هذا الموضوع، أو تقديم أبحاث فيه^(١).

وقد بدأ اللغويون العرب التفكير في هذا الموضوع مبكرًا، ومع أن ابن جني قد لخص ما وصلوا إليه بأن "أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف"^(٢) فإن الباب الذي عقده لهذه القضية ليصور مدى الحيرة التي اكتنفت العقول وهي تعالج فتق أسرارها.

فقد عرض ابن جني ثلاث نظريات في هذه المسألة هي: التواضع والاصطلاح، الوحي والتوقيف، محاكاة الأصوات المسموعات^(٣)، إلا أن حيرته كانت بين الاصطلاح من جهة والتوقيف من جهة أخرى، فختم الباب بقوله " فأقف بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرها فأنكفى

(١) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية ص ٧٧، وفقه اللغة العربية

وخصائصها ص ٢١ .

(٢) الخصائص (١ / ٤١) .

(٣) ينظر: السابق (١ / ٤١ . ٤٨) .



مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به، وبالله التوفيق“ (١) .
أقول :

إن الرأي الذي يطمئن إليه القلب ويرضى به العقل في هذه المسألة هو أن هناك لغةً واحدة علمها الله آدم حين خلقه، وخلق زوجه (حواء) منه فكانت ناطقة مثله، وهذه اللغة الأولى التي خلق الله آدم قادراً على التحدث بها هو وزوجه هي أصل جميع اللغات كما أن آدم هو أصل جميع البشر .

إن وجود لغة للتفاهم والتعبير بها عن الفكر هي الشرط الموضوعي لحصول التواضع والاصطلاح سواء أفاد المتواضعون من أصوات الطبيعة من حولهم أم لم يفعلوا، وبهذا التصور تجتمع النظريات كلها غير متعاضلة أو متناقضة .

ومع مرور الأوقات تتسع اللغة التي يتحدث بها المتواضعون وتتطور حتى تصل إلى درجة الاستقلال عن اللغة الأم، وهذا أمر مألوف جعل العلماء ينظرون إلى اللغة على أنها من الكائنات الحية، ولك أن تتأمل اللغة العربية الجنوبية والأخرى الشمالية لترى التقارب الشديد بينهما ؛ لأنهما أختان اشنقتا عن أمهما السامية...، ثم كتب لإحدهما الخلود في حالة استثنائية في عالم اللغات لنزول القرآن الكريم بها .

وبهذا يمكننا أن نقرر أن اللغات تتوالد كتوالد الأمم وتتكاثر كتكاثرها، وأنها في نهاية الأمر تعود إلى أصل واحد هو لغة آدم كما أن

(١) السابق (١ / ٤٨)، وهناك نظريات أخرى، تنظر في : فقه اللغة العربية



الأمم جميعاً تعود إلى الشيخ نفسه عليه السلام .
ونقول إن لغة آدم توقيف ووحى ابتدأها الله ابتداء كما أن آدم خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه ابتداء دون أب أو أم .
ونقول : إن الله جعل لهذه اللغة قدرة على التوالد والتكاثر بفعل الاصطلاح والتواضع لمجاراة التوسع في المفاهيم والحاجات، وبفعل الاحتكاك والاقتراض والاشتقاق والخيال والإبداع والحضارة والعلم والأديان كما أنه (سبحانه) جعل لابن آدم القدرة على التوالد والتكاثر من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب .
وكل ذلك خلقه جل وعلا يحصل بإرادته وحكمته وتقديره سبحانه .
فكما أن بين العرب وبين أبيهم آدم عدداً من الآباء فإن بين لغة العرب وبين أمها لغة آدم عدداً من الأمهات .

وإذا تصورنا أولية اللغة ونشأتها بهذه الصورة علمنا إلى أي مدى يمكن الربط بينها وبين نشأة اللغة الخاصة لعلم من العلوم . وهذا بيان ذلك في تأليف علم العربية . موضع نظرنا واهتمامنا هنا . :

فجاء سيبويه الدنيا بكتابة في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني فأحدث به طفرة في هذا العلم لا تكاد تجد لها مثيلاً ؛ إذ لم يأخذ التأليف دورته المعتادة في الترقّي والتراكم شيئاً فشيئاً، بل إن الفترة الزمنية بين بداية التفكير في وضع علم العربية عند أبي الأسود الدؤلي (ا.ق.هـ . ٦٩هـ)^(١) وبين نزوة هذا العلم في كتاب سيبويه (١٨٠. ١٤٨هـ)^(٢) لا تكفي لحدوث مثل هذا التسلسل والترقي، إذا علمنا

(١) ينظر : الأعلام (٣ / ٢٣٦) .

(٢) ينظر : السابق (٥ / ٨١) .



أن شيوخ سيبويه لم يكن علم العربية همهم الوحيد فهم أهل لغة ومعجم وقراءات وحديث وفقه، إضافة إلى انشغال الخليل، وهو أبرز شيوخه، بالعروض ونظام المعجم مع كل ذلك .

(كتاب سيبويه) انفجار معرفي، جاء دفعة واحدة لينضم إلى مصاف الكتب التي لا مثل لها، قال صاعد : " لا أعرف كتابًا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها (المجسطي) لبطلميوس في علم هيئة الأفلاك، والثاني : كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه الكتب الثلاثة لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له " (١) .

لم يصلنا كتاب قبله ولا خبر كتاب ألف إلا أحاديث عن صحيفة لأبي الأسود تعرف بـ (التعليقة)، وهي أربع ورقات فيها كلام في الفاعل والمفعول^(٢)، وأحاديث أخرى عن كتابين لعيسى بن عمر هما (الإكمال) و (الجامع)، قال ابن النديم : " وقد فقد الناس هذين الكتابين منذ المدة الطويلة ولم تقع إلى أحد علمناه، ولا خبر أحد أنه رأهما " (٣) .

الذي نستطيع أن نقرره هنا هو أن العلماء شرعوا في التفكير في وضع هذا العلم، ولهم لغة يتفاهمون بها ويفكرون ؛ فخرج هذا العلم في كتاب سيبويه . وأولية التأليف بهذا الشكل مشابهة أولية اللغات بالتصور الذي قدمته قبل قليل . ففي الحالتين هناك لغة أساسية مشتركة

(١) معجم الأدباء (٥ / ٢١٢٤) .

(٢) ينظر : الفهرست ص ٦١ .

(٣) السابق ص ٦٣ .



يُفَافهم بها، ثم ينتج عن هذا التفافهم والتواضع توسع في اللغة يصل إلى ذروته بتكوين لغة جديدة فيها صفات أمها الأساسية، بل إن علماء اللغة فكروا في الاصطلاح على لغة عالمية موحدة في وقت من الأوقات^(١). وبالمقابل يتوسع في دلالات الألفاظ بتحميلها المعاني الاصطلاحية فتتكون لغة العلم الخاصة .

فالمصطلحات العلمية إذن ناتجة بالتواضع والاصطلاح سواء كان اصطلاح العالم مع نفسه ورضا غيره بما فعل، أم اصطلاح العالمين أو مجموعة العلماء واتفاقهم؛ " قال الأصمعي : أنا نبّهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظروفًا ؛ لأني قلت له : إذا كان الشيء وعاء لغيره فما يسمى؟ فقال : ظرفًا "^(٢) . كما أن توسع اللغة دون شك حصل بالاصطلاح سواء كان اصطلاح المتحدث وحده لاسيما مدبري الأمر والأعيان والشعراء والخطباء^(٣) ورضا العامة بما قالوا، أو باتفاق اثنين أو أكثر^(٤) .

وكما أننا لا نستطيع الآن أن نُحدّد من وضع كل مصطلح من مصطلحات العربية (إلا ما ندر) وكيف تم ؟ ولماذا هو دون غيره ؟ لغموض أولية التأليف وتاريخه على وجه الدقة^(٥) ؛ فإننا أيضًا لا

(١) ينظر : علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي ص ٣٤٨ .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في توجيه اللمع ص ١٨٥ .

(٣) ينظر : حديث الفارابي عن هذه المسألة في كتاب الحروف ص ١٣٨ .

(٤) ينظر : تصوّر الفارابي لأولية الاصطلاح في كتاب الحروف ص

١٣٦، ١٣٧ .

(٥) أورد القفطي في إنباه الرواة (٢ / ٣٤٧) رواية انفرد بها تفيد أن



نستطيع أن نحدّد أوّل من توسع في مدلول كل لفظة من اللغة، ولا كيف تم، ولا لماذا هو دون غيره؟ لغموض أوليّة اللغة وتاريخها على وجه الدقة .

إن هذا الربط بين اللغة عامة وبين اللغة الخاصة لعلم من العلوم

سيبويه أخذ كتاب الجامع لعيسى بن عمر، وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، فكان الكتاب . وهذه رواية غريبة لاشك أن الهدف منها النيل من سيبويه ؛ إذ لم يذكرها أحد من القدماء، ولم يذكرها قبل القفطي (٥٦٨ هـ . ٦٤٦ هـ) أحد فيما اطّلت عليه .

وقد انفرد القفطي هذا بروايات عديدة مستنكرة بادية التلفيق، جعلت الشيخ محمود شاكر رحمه الله يسميه (صاحب التحف) وكان يذكره فيقول : (قال القفطي وما أدراك ما القفطي!)، وعلى كل باحث الحذر والتحقق في روايات الرجل .

ينظر في مناقشة بعض مروياته : أباطيل وأسماص ص ٣٢ . ٣٥، نمط صعب ونمط مخيف ص ٦٠ . ٦٢، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٦، ٤٧ وحواشيهما .

كما ورد عن ثعلب " أنه اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل " قال د. خالد جمعة : " وهذه الرواية ليست سوى طعن واضح من عالم كوفي، هذا إذا حملنا الرواية على سوء الظن، أما إذا افترضنا بها حسن النية، فإن معناها لا يزيد على أن سيبويه استعان في صنع كتابه بأكثر من أربعين إنساناً يمكن أن نعد منهم الخليل وأبا عمرو بن العلاء وغيرهم ممّن عاصروهم سيبويه وروى عنهم من العلماء والرواة " . شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٧، ٤٨ .



ليس بدعة ابتدعتها من تلقاء نفسي، فإن لابن فارس لمحة في ذلك تدل على شدة هذا الترابط والتناظر، فقد جعل لغة العرب توقيفاً من عند الله^(١)، والكتابة توقيفاً من عند الله^(٢)، وعلمي الإعراب والعروض أيضاً توقيفاً من عند الله^(٣)، ونصّ على أن هذين العلمين قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيام، وقللاً في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان^(٤) يعني أبا الأسود والخليل .

ومع مخالفتي لابن فارس في كون كل هذا توقيفاً فإنني أوافق في شدة الترابط بينهما .

وخلاصة القول :

١ . أن تاريخ لغات العلوم الخاصة التي تُستحدث عن طريق الاصطلاح مع وجود لغة عامة للتفاهم والنقاش يصلح أن يكون نافذة نطلّ منها على أصل كل لغة حدثت بعد لغة آدم التي أوقفه الله عليها، ووضع تصوّر مقبول لنشئونها .

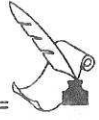
٢ . أن الدين والعلم من أهم عوامل تنمية اللغات واتساعها، وأن لكل علم لغة خاصة تحمل كثيراً من سمات اللغة التي تمّ التفكير والتأليف بها، ونخلص من هذا إلى أن (الترادف والاشتراك) في لغات العلوم واصطلاحاتها هي سمة وراثية خالصة .

(١) ينظر : الصاحبي ص ٦ .

(٢) ينظر : السابق ص ١٠ .

(٣) ينظر : السابق ص ١٣ .

(٤) السابق .



(الترادف) بين (اللغة) و (المصطلحات العلمية)

لاحظ العلماء والباحثون من القدامى والمحدثين ظاهرة الترادف في العربية فدرسوها، وحاولوا وضع أيديهم على أسبابها؛ فكان أهم ما ذكروه من تلك الأسباب ثلاثة:

الأول: تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة ثم نشوء اللغة المشتركة وتمسكها بعدد من تلك الألفاظ^(١). على أن القبيلة الواحدة قد تتواضع على اللفظين أو الثلاثة في المعنى الواحد^(٢).
أقول:

إن هذا المشهد نفسه هو مشهد ظاهرة الترادف في مصطلحات علم العربية، فالكوفيون والبصريون بمنزلة قبيلتين أمينين، وكل عالم داخل الفريقين يمثل فرداً من أفرادهما أو بطناً من بطونهما:

* فالعالم الواحد قد يسمّى الشيء الواحد باسمين أو أكثر، فسيبويه يسمي الحال مرة بهذا الاسم، ويسميها أيضاً خبراً ومفعولاً فيه وصفة، والفراء يسميها حالاً وقطعاً^(٣).

* والفريق الواحد قد يسمي الشيء الواحد أسماء عديدة، فالكوفيون يسمون البذل: الترجمة والتكرير والمكرر والمترجم والمردود^(٤).

(١) ينظر: في اللهجات العربية ص ١٥٧، وفصول في فقه العربية ص ٣١٦.

(٢) ينظر: الخصائص (١ / ٣٧٣).

(٣) تنظر مرادفات (الحال) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث.

(٤) تنظر مرادفات (البذل) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا



* والفريق الواحد قد يجمع على تسمية واحدة تقابل تسمية واحدة عند الفريق الآخر فالكوفيون يقولون (الخفض) والبصريون يقولون (الجر) (١).

* وكما أن بعض القبائل كـ (هذيل وأهل اليمن) انفردت ببعض الألفاظ التي تكاد تكون مجهولة أو غير مستعملة عند غيرها (٢) فإن بعض العلماء يستعمل مصطلحات غريبة لا تكاد تراها عند غيره، مثال ذلك بعض مصطلحات المؤدّب في دقائق التصريف، فهو يسمي الفعل الماضي : الفعل العائر، والفعل المعرّي (٣).

* وكما أن اللغة المشتركة تمسكت بعدد من ألفاظ القبائل المترادفة فبرزت ظاهرة الترادف بشكل أوضح عند جمع اللغة في المعاجم، فإن المدرسة البغدادية وما بعدها أخذت بالمصطلحات المترادفة وجمعتها فبرزت ظاهرة الترادف فيها بشكل واضح، ويزيد وضوحًا كلما تأخر زمن المؤلف . لذلك نجد العالم الواحد يستخدم المصطلحين المترادفين في المؤلف الواحد، فأبو البركات مثلاً يستخدم (النفي) و (الجدد) معاً في

البحث .

(١) تنظر مرادفات (الجر) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا

البحث.

(٢) ينظر : في اللهجات العربية ص ١٥٧ .

(٣) ينظر ص ٢٧، وفيه مصطلحات أخرى عجيبة فهو يقسم الماضي من حيث موافقة اللفظ والمعنى ثلاثة أقسام : نص، وممثل، وراهن (ص ١٧، ١٨) ومن أصناف الأفعال عنده : الملتوي، والموائي، والمفكوك (ص ٣٥٩، ٣٥٤، ٣٤٦).



الثاني : تداخل اللغات، قال ابن جنى عن الفصيح تجتمع في كلامه لغتان فصاعداً: " وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطل بها عهد، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى " (٢)

وهو ما يسميه المحدثون (الاستعارة بين اللهجات) (٣) و (الاحتكاك) (٤) .

أقول :

ومثل هذا الاحتكاك والاستعارة والتداخل كانت سبباً في وقوع الترادف في مصطلحات علم العربية ؛ نظراً لانتكباب رؤوس علماء الكوفة على دراسة كتاب سيبويه ؛ قال أبو الطيب اللغوي : " أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا أحمد بن غياث النحوي قال : أخبرنا أبو نصر الباهلي قال : حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً " (٥) .

كما أن الفراء امتلك نسخة من كتاب سيبويه مات وهي تحت

(١) تنظر مرادفات (النفي والإثبات) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث .

(٢) الخصائص (١ / ٣٧٣) .

(٣) ينظر : في اللهجات العربية ص ١٥٧ .

(٤) ينظر : فقه اللغة العربية ص ١٧٦ .

(٥) مراتب النحويين ص ١٢٠ . وينظر كتاب سيبويه، مقدمة المحقق، ص



رأسه^(١)، وهي النسخة التي اشتراها الجاحظ من ميراث الفراء، وأهداها إلى محمد بن عبد الملك الزيات^(٢) .

وقد كان هذا الأمر يثير حفيظة بعض المتعصبين من أهل الكوفة، قال أبو الطيب : " أخبرنا محمد بن عبد الواحد قال : أخبرنا ثعلب عن سلمة قال : مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه . قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد : فقام الحامض أبو موسى إلى ثعلب، فقال : إنما كان لا يفارقه ؛ لأنه كان يتتبع خطأه ولكنته . وكانت العصبية قد ذهبت بعقل الحامض " ^(٣) .

ولا فرق عندنا بين أن يلزم الفراء كتاب سيبويه دارسًا متعلمًا وبين أن يلزمه ناقدًا متتبعًا ؛ فشاهدنا هنا هو احتكاكه بكتاب سيبويه، بل إن احتكاك الناقد وتعمقه في النص أقوى من المتعلم وتعمقه، أو هكذا يجب أن يكون .

ومع أن الفراء كان يتعمد خلاف سيبويه في أشياء كثيرة " حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف " كما قال أبو الطيب^(٤) فإن تأثيره

(١) ينظر : مراتب النحويين ص ١٣٩ .

(٢) ينظر : نزهة الألباء ص ٦٢، ويُنظر توثيق عبد السلام هارون لهذه القصة في مقدمة تحقيقه للكتاب (١ / ٢٩)، وقد ذكرها القفطي في إنباه الرواة وزاد فيها أن الجاحظ ذكر أن تلك النسخة بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب الجاحظ نفسه . وهي رواية غريبة تضاف إلى (تحف القفطي) كما كان يحلو للشيخ محمود شاكر أن يقول .

(٣) مراتب النحويين ص ١٤٠، ١٣٩ .

(٤) السابق ص ١٤١ .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

بمصطلحات سيبويه كان واضحاً شعر الفراء أو لم يشعر، ولذلك ظهر ترادف المصطلحات عنده واضحاً ؛ لجمعه بين المصطلحين الكوفي والبصري، كاستخدامه المصطلح البصري (ما ينصرف وما لا ينصرف) بالإضافة إلى مصطلحه هو (ما يجري وما لا يجري) (١).

بل إن بعض المصطلحات المنسوبة إليه على أنه مخترعها قد وردت في كتاب سيبويه من قبل، يقول د. عوض القوزي : " فإذا كان اصطلاح (النعته) قد انتشر على أيدي الكوفيين، فليس لهم فضل اختراعه، فهم في ذلك متبعون لا مبتدعون كما زعم الدكتور شوقي ضيف [الذي ذهب إلى أن] الفراء هو أول من اصطلاح على تسمية النعته باسمه " (٢) .

ومع أن د. أحمد مكي الأنصاري قد اتخذ ظاهرة التزاوج بين مصطلحات البصريين والكوفيين عند الفراء (ت : ٢٠٧هـ) دليلاً على نزوعه إلى مذهب البغدادي الذي بدأ في وضع أسسه (٣) فإن نص أبي الطيب اللغوي (ت : ٣٥١هـ) على أن الفراء كان يتعمد مخالفة سيبويه حتى في مصطلحاته يجعل رأي الأنصاري هذا قصياً مستبعداً عندي .
الثالث : تعدد صفات الشيء الواحد باختلاف خصائصه، ثم استخدام تلك الصفات أسماء كالسيف والمهند والصارم (٤) .

(١) تنظر مرادفات (ما ينصرف وما لا ينصرف) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث.

(٢) المصطلح النحوي ص ١٦٦ .

(٣) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٥٢ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية ص ١٥٨، وفصول في فقه العربية ص



أقول :

ومثل هذا حدث في المصطلحات فأدى إلى ترادفها، فبعض العلماء كان يصف الشيء ثم يؤخذ وصفه ذلك على أنه مصطلح يرادف غيره .
مثال ذلك أن بعض السابقين كان يصف جمع مذكر السالم وصفاً، فيقول : (الجمع الذي على هجاءين) أو (الجمع الذي على حد المثني) وقد جاء ابن هشام . مثلاً . فجعل تلك الأوصاف من مرادفات هذا المصطلح^(١) .

ومن ذلك أيضاً أن بعض العلماء كان يقول في (لا التبرئة) : لا العاملة عمل (إن) المشددة، وواضح أن هذه التسمية أقرب إلى الوصف منها إلى الاصطلاح، ولكن المتأخرين عدوها مرادفاً للمصطلح^(٢) .
ومن ذلك أيضاً تسميه التوكيد تكريراً فإن التكرير وصف للتوكيد يظهر في اللفظي منه بشكل أوضح .

وقريب من هذا جداً أن يستخدم العالم المعنى اللغوي العام للمصطلح في بعض المواضع، مثال ذلك تسمية التوكيد تشديداً^(٣) وتسمية

٣١٩، ٣١٨ .

(١) تنظر مرادفات (جمع المذكر السالم) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث .

(٢) تنظر مرادفات (لا النافية للجنس) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث .

(٣) تنظر مرادفات (التوكيد) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

التمييز تبييناً أو تفسيراً^(١)، فإن هذه المرادفات تكاد تكون معنى لغويًا عامًا للمصطلح الأصلي .

وقد جمعت في المبحث الثاني من هذا البحث نماذج من الترادف في مصطلحات علم العربية كثيرة إذا تأملتها وجدتها داخلة تحت هذه الأسباب الثلاثة لا تكاد تندّ عنها .

هذا ومن طريف هذا التناظر بين الترادف في (اللغة) وفي (اصطلاحات العلماء) أنه كما وضع بعض العلماء فوارق دقيقة بين المترادفات، كقولهم إن القعود يكون عن قيام، والجلوس يكون عن اضطجاع^(٢) فقد وضع بعض العلماء فروقًا دقيقة بين بعض المصطلحات، مثل ذلك ما ورد من تفريق بين (النعته) و (الصفة) على مذاهب في ذلك مختلفة ستأتي^(٣) .

ولقائل أن يقول : إن التفريق بين هذين ليس تفريقًا بين المصطلحين، بل هو تفريق لغوي بين المادتين (وصف) و (نعت) .
فيقال له : لا تعارض في ذلك، فالتفرقة بينهما امتدت إلى المصطلحين ونقلها العلماء في باب النعت، ونص بعضهم على أن التفرقة بين المصطلحين إنما وقع عند أهل الكوفة فحسب^(٤) .

(١) تنظر مرادفات (التمييز) مجموعة موثقة في المبحث الثاني من هذا البحث .

(٢) ينظر : الصاحبى ص ١١٦ .

(٣) ينظر حديثي عن مرادفات (النعت) في المبحث الثاني من هذا البحث .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر (٢ / ٦٢٤) .



(الاشتراك اللفظي) بين (اللغة) و (المصطلحات العلمية)

الاشتراك اللفظي من مظاهر الاختصار والاقتصاد اللغوي ؛ لأن اللفظ الواحد يحمل معاني مختلفة يعبر به عنها، ويُعَوَّل على السياقين المقالي والمقامي في تحديد المراد منها ؛ لأن السياق بنوعيه من مكونات المعنى .

وقد تناول اللغويون العرب من القدامى والمحدثين^(١) هذه الظاهرة، وفرصوها وذكروا أسبابها فكان أهم ما ذكروه من تلك الأسباب: (اختلاف اللهجات العربية القديمة، فمعظم ألفاظ المشترك جاء نتيجة اختلاف القبائل في استعمالها)^(٢) .

ويمكننا قياساً على ذلك أن نقول : إن من أسباب وقوع المشترك في مصطلحات علم العربية أنه عدة فروع، فهو يضم النحو والصرف وفقه اللغة، وكل واحد من هذه الثلاثة الفروع بمنزلة قبيلة من قبائل العرب في تنظيرنا هذا .

فالمصطلح الواحد يستخدم في النحو بمعنى، ثم يستخدم هو نفسه في الصرف بمعنى مختلف، وربما استخدم أيضاً في فقه اللغة بمعنى ثالث، مثال ذلك (الإتباع) يرد عند النحاة في أبواب التوابع الخمسة، ويرد عند الصرفيين واللغويين بمعنى إتباع الحركة الحركية، ويرد عند

(١) ينظر : الصاحبى ص ١١٤ . ١١٧ و ص ٣٢٨، ٣٢٧، والمزهر (١) /

٣٦٩ . ٣٨٦)، وفي اللهجات العربية ص ١٦٦ . ١٧٥، وفصول في فقه

العربية ص ٣٢٤ . ٣٣٦، وفقه اللغة العربية وخصائصها ص ١٧٨ .

. ١٨١

(٢) السابق ص ١٨٠ .



اللغويين، إتباع الكلمة كلمة من وزنها أو رويها كقولهم (شيطان ليطان) مثلاً^(١).

ومصطلح (الناقص) يرد عند النحاة في باب (كان وأخواتها) بمعنى، ويرد (الناقص) عند الصرفيين في أقسام الفعل الثلاثي المعتل بمعنى آخر^(٢).

وعامة المشترك اللفظي وقع في مصطلحات علم العربية بهذه الصورة؛ نظراً لترابط هذه الفروع الثلاثة ترابطاً لا انفكاك له.

ومع ذلك فإن في وسعنا أن نقيد بعض الأسباب الأخرى لوقوع الاشتراك في المصطلحات، وإن كانت أقل أهمية، منها:

١. تخصيص الاسم بشيء من أفراد مسماه: مثال ذلك مصطلح (أداة) تشمل حروف المعاني وبعض الأفعال والظروف، ثم يخصص هذا الاسم في بعض المواضع فيطلق على (أل) التعريف، فيقال (المعرف بالأداة) فيقع الاشتراك^(٣).

٢. اختلاف الاعتبار: فالمصطلح الواحد قد يطلق باعتبار معين على شيء، ثم يطلق باعتبار آخر على أشياء أخرى.

مثال ذلك مصطلح (مفرد) يطلق باعتبار دلالاته على الواحد المفرد

(١) تنظر المعاني الاصطلاحية لـ (الإتباع) مجموعة موثقة في المبحث الثالث من هذا البحث.

(٢) تنظر المعاني الاصطلاحية لـ (الناقص) مجموعة موثقة في المبحث الثالث من هذا البحث.

(٣) تنظر المعاني الاصطلاحية لـ (الأداة) مجموعة موثقة في المبحث الثالث من هذا البحث.



مقابلاً للمثنى والجمع، ويطلق باعتباره يعني (اللفظ الواحد) بغض النظر عن دلالة ذلك اللفظ على ما يقابل : المركب والمضاف وشبه المضاف والعدد المعطوف لكون هذه جميعاً مكونة من أكثر من لفظ^(١) .

٣ . الاستخدامات الخاصة لدى بعض العلماء، فأبو البركات الأنباري يسمي الوقف بنقل الحركة في نحو : (هذا بكرٌ) = يسميه إبتاعاً^(٢) فيقع بهذه التسمية عنده الاشتراك اللفظي .

وقد جمعت في المبحث الثالث من هذا البحث عدداً مرضياً من نماذج المشترك اللفظي في مصطلحات علم العربية، مع بعض التحقيقات والتعليقات، وأنت إذا تأملتها وجدتها عائدة في عمومها إلى ما ذكرنا من أسباب .

نعم، وكما أن التعويل في التفريق بين المعاني المشتركة للفظ الواحد على السياق فإن السياق أيضاً هو الركيزة الأساس في التفريق بين المعاني المختلفة للمصطلح الواحد .

خطر هاتين الظاهرتين في فهم النصوص وتحقيقتها

لظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي في المصطلحات أثرهما العظيم في فهم النصوص ؛ إذ إن الجهل بهما أو الغفلة عنهما أدت إلى شطط كثير من الباحثين، وتخبطهم في فهم كلام السادة العلماء، وتحقيقه .

(١) تنظر المعاني الاصطلاحية لـ(المفرد) مجموعة موثقة في المبحث الثالث من هذا البحث .

(٢) تنظر المعاني الاصطلاحية لـ(الإبتاع) مجموعة موثقة في المبحث الثالث من هذا البحث ..



د. محمد بن علي بن محمد العامري

ولاشك أن خطر المشترك اللفظي أعمق من خطر المترادف ؛ لأن المترادفات أبواب كثيرة ولكنها تفضي إلى مكان واحد، والمشارك اللفظي باب واحد يفضي إلى مسالك متفرقة لا مدخل لجميعها إلا منه .

ومع هذا فإن معرفة المترادفات الاصطلاحية من مظاهر التوسع في العلم، وآليات التوسيع على المؤلف والشارح، وأدعى إلى سرعة فهم كلام العلماء ؛ كما أن معرفة المترادفات اللغوية من مظاهر التوسع في الكلام، وآليات التوسيع على الشاعر والساجع، وأدعى إلى سرعة فهم كلام المبدعين .

أما الخطأ في الفهم في الحالتين فلا يكاد يقع بسبب الجهل بالمترادفات، وأبعد ما يمكن أن يقع هو أن يتوقف الباحث أمام النص حتى يجد معنى الكلمة الغامضة أو المصطلح .

أما الاشتراك اللفظي الذي هو توسع في المعاني مع ثبات اللفظ فهو ممكن الخطر ؛ لأن القارئ أو الباحث يرى اللفظ أمامه، ثم يتعجل في حمله على معنى من معانيه المختلفة دون نظر وتدقيق، فينجرف وراءه حتى يفضي إلى نتائج فاسدة .

ومن مخاطره كذلك أنه باب تدخل منه الشبه أحياناً على من قلّ نظره وتدقيقه، ولعلّ شبهة تصور الفاعلية في نحو قولك (مات زيد) وهي من الشبه القديمة الجديدة ؛ هي أصلح ما يكشف عن خطر الاشتراك اللفظي في المصطلحات، فكثيراً ما يعرض لنا السؤال عنها من طلبة الجامعة ومن غيرهم . والمتأمل يجد أن الشبهة جاءت بسبب الخلط بين معنى (الفاعل) عند النحاة ومعناه عند غيرهم .

ومع أن النحاة ينصون على معنى الفاعل عندهم في صدر بابه في مؤلفاتهم، فإن ذلك لم يمنع نفوذ هذه الشبهة إلى طلاب العلم ؛ ولذلك .



فيما أحسب . قدّم ابن الخباز المعاني المختلفة للفاعل عند النحاة وغيرهم ؛ حرصاً منه على بيان الفوارق بينها، فقال في أول باب الفاعل:

"مذهب الفلاسفة أن الفاعل عبارة عن المؤثر، كالنار التي تؤثر الإحراق، وغير ذلك .
ومذهب علماء الكلام أن الفاعل عبارة عن المؤثر القادر الذي يصح منه الفعل والترك .

ومذهب اللغويين أن الفاعل عبارة عن الذي يوجد الفعل .
وهو عند النحويين : كل اسم أسند إليه فعل حقيقي غير مغيّر الصيغة، أو شبهه، مقدّمًا عليه أبدأ" (١) .
ولاشك أن الشبهة في نحو (مات زيد) نابعة من الخلط بين معنى (الفاعل) عند اللغويين ومعناه عند النحاة .

وإذا كان هذا النص فيه بيان لاشتراك مصطلح (الفاعل) بين علم العربية وغيره من العلوم، فإن الاشتراك اللفظي بين مصطلحات علم العربية : نحوًا وصرفًا وفقهًا، له أثره في زلل بعض الباحثين، وله شأنه في فهم كلام العلماء على وجهه، وفك إشكالاته، وله حضوره في اختلاف فهوم العلماء لبعض المسائل .

ويمكن إظهار خطر هاتين الظاهرتين من خلال النقاط الأربع التالية:
١ . أن عدم التنبيه إلى هاتين الظاهرتين قد يؤدي إلى استغلاق بعض نصوص العلماء على القارئ، وحيرته في فهمها :

(١) توجيه اللمع ص ١١٩ .



من ذلك مثلاً أن ابن خالويه قال في إعراب (لله) في قوله تعالى ﴿الْمَعْتَدِينَ﴾ : "لله : جر باللام الزائدة" ^(١)، وفي إعراب (من قوة) في قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَأَدْخِلْنَا﴾ "وموضع (من) رفع ؛ لأن (من) زائدة، والأصل : فما له قوة" ^(٢)، وفي إعراب (بالواد) من قوله : ﴿تَجْعَلُنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ : "بالواد : جر بالباء الزائدة" ^(٣)، وفي إعراب (بأحکم) من قوله سبحانه ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ﴾ : "بأحکم : جر بالباء الزائدة" ^(٤)، وفي إعراب (كالفراش) في قوله : ﴿أَجْنِيهِ يَجْرُهُ إِلَيْهِ قَالَ﴾ : "كالفراش جر بالكاف الزائدة" ^(٥) . . . وهكذا

وقد أدى مصطلح (زائدة) في هذه النصوص إلى حيرة بعض من أعرف من طلاب العلم، فاستقر أمرهم على أن ذلك لا يستقيم إلى في (من) لجواز حذفها كما قال ابن خالويه وفي الباء في (بأحکم) كذلك ؛ وأما المواضع الباقية فعدوها مشكلة، وخطبوا في تأويلها خبط عشواء . وقد أظعنني بعضهم على هذا الأمر وسألني عنه، فاستمهلتته وعدت إلى الكتاب فقرأته من أوله، فلم أكد أبداً حتى وقعت على قول ابن خالويه نفسه في ثاني صفحة من كتابه في إعراب (أعوذ بالله) : "بالله :

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ٣١ .

(٢) السابق ص ٦٠ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ٨٦ .

(٤) السابق ص ١٤٢ .

(٥) السابق ص ١٧٣ .



جر بباء الصفة، وهي زائدة؛ لأنك تقول (الله) فتسقط الباء . وحروف الزوائد في صدور الأسماء ثلاثة : اللام والكاف والباء" (١) .

وبهذا نعلم أن (الزيادة) في حروف الجر عند ابن خالويه لها معنيان : الأول إمكانية الاستغناء عنها، والثاني التصاقها بالكلمة واتصالها بها في الرسم . فهي ترد عنده بالاستعمالين معاً كما ترى . فكانت من المشترك اللفظي عنده .

وإن شئت قلت (الزائد) عنده بمعناه الثاني يرادف (اللاصق والمتصل) .

٢ . أن عدم التنبيه إلى هاتين الظاهرتين قد يؤدي إلى الخطأ في تحديد مذهب العالم في المسائل الخلافية :

من ذلك أن د. بدر بن ناصر البدر في كتابه (اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط)^(٢) ذهب إلى أن ظاهر كلام ابن الشجري هو القول بحرفية (إذا) الفجائية، وأحال في ذلك على أماليه .

وقد تتبعت كلام ابن الشجري فوجدته قد صرح في غير موضع من الأمالي بأن (إذا) الفجائية ظرف مكان، منها على سبيل المثال قوله : " (إذا) هذه هي المكانية الموضوعة للمفاجأة، فهي تؤدي معنى الظرف الذي يشار به إلى المكان وهو (هناك وثُمَّ)"^(٣)، بالإضافة إلى نصوص

(١) السابق ص ١٥ .

(٢) ينظر (١ / ٣٣٧) .

(٣) أمالي ابن الشجري (١ / ٣٤٩) .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

أخرى متفرقة صريحة الدلالة على ذلك^(١) .

وقد رجعت إلى الموضوع الذي أحال إليه البدر في الأمالي^(٢) فوجدت ابن الشجري قال فيه : "وأما (إذا) المكانية فهي حرف استئناف موضوع للمفاجأة" .

فبدا لي أن الذي أوقع البدر في هذا القول هو أنه رأى ابن الشجري قال عن (إذا) الفجائية (حرف استئناف)، والحق أنه يريد بمصطلح (الحرف) هنا (اللفظ)، لا أنه يريد حرف المعنى قسيم الاسم والفعل، يدل على ذلك قوله بعد النص السابق مباشرة : "فجملة الابتداء والخبر تقع بعده، كقولك : (خرجت فإذا زيد جالس)، المعنى : فهناك زيد جالس، ولما كانت اسماً للمكان أخبروا بها عن الأعيان، فقالوا : خرجت فإذا أخوك جالساً، فـ (أخوك) مبتدأ، و (إذا) خبره، ونصبوا بها الحال، كما ينصبون الحال بالظرف في قولك : (خلفك زيد جالساً)"^(٣) .

فقد صرح باسميتها كما ترى، وجعلها خبراً عن الجثة، ونصب الحال بها فكان ذلك دليلاً قاطعاً على اسميتها عنده .

٣ . أن عدم التنبيه إلى هاتين الظاهرتين قد يؤدي إلى التصحيف في بعض نصوص العلماء عند تحقيقها :

من ذلك مثلاً أن الأستاذين محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار في تحقيقهما لأسرار العربية، عند ذكر الأتباري أوجه

(١) ينظر : السابق (١ / ٢١٤) (٢ / ٦٠٠، ٨٤) .

(٢) (٢ / ٨٤) .

(٣) (٢ / ٨٤) .



التناظر الخمسة بين النصب والجر، قد أثبتنا الوجه الثالث منها هكذا :

" والوجه الثالث : أنهما يشتركان في الكتابة، نحو : رأيتك ومررت بك " (١)، وأثبت هذه العبارة أيضاً د.فخر صالح قداره في تحقيقه لأسرار العربية، وزاد على ذلك بأن علق في الحاشية على هذا النص بقوله " أي في كتابة الإضمار " (٢)

وهذا سهو بين، ولو تنبه المحققون الثلاثة إلى أن العلماء يسمون الضمير كناية، لعلموا أن عبارة الأنباري هي : " أنهما يشتركان في الكناية " أي في الضمير ؛ لأن ياء المتكلم، وكاف الخطاب وفروعه، وهاء الغائب وفروعه، مشتركة بين موضعي النصب والجر .

٤. أن الاشتراك اللفظي في مصطلحات علم العربية هو أحد أسباب اختلاف العلماء ؛ حين يفهم كل فريق المصطلح المشترك على معنى من معانيه المختلفة المحتملة :

وأظهر مثال على ذلك أن لسبويه في مسألة النون الزائدة في (فَعْلان) الذي مؤنثة (فَعْلَى) ممَّ أبدلت ؟ نصوصاً أشكلت على العلماء إشكالاً عظيماً، فاختلفوا في تفسير مراده بالإبدال، فحملوه على وجوه متعددة ؛ نظراً لكونه من المشترك اللفظي، وسأبدأ هنا بعرض النصوص، ثم أعرض الخلاف بين العلماء والباحثين فيها :

أولاً : نصوص سيبويه :

(١) ص ٧٠ .

(٢) الحاشية (٣) من ص ٦٦ من أسرار العربية بتحقيقه (دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ)، ولم أحل إليه في هذا الموضوع، وبقية الإحالات في هذا البحث هي إلى الطبعة التي بتحقيق ابني بهجة البيطار .



١. قال :

" هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف :

اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغَيَّر الألفان عن حالهما قبل التصغير ؛ لأنهما بمنزلة الهاء، وذلك قولك : (حُمَيْرَاءُ وَصُفَيْرَاءُ) وفي (طَرْفَاءُ) : طَرْفَاءُ .

وكذلك (فَعْلَانُ) الذي له (فَعْلَى) عندهم ؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر ؛ صار بمنزلة الهمزة التي في (حمراء) ؛ لأنها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف، كما كان يجري على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدل منها" (١) .

٢. وقال :

" و (النون) تكون بدلاً من الهمزة في (فَعْلَانُ فَعْلَى)، وقد بُيِّنَ ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف، كما أن الهمز بدل من ألف (حَمْرَى) (٢) .

٣. وقال :

"وأما (فَعْلَانُ فَعْلَى) فالنون فيه بدل كهمزة (حمراء) وليس بأصل" (٣) .

(١) الكتاب (٣ / ٤٢٠، ٤١٩) .

(٢) السابق (٤ / ٢٤٠) .

(٣) السابق (٤ / ٣١٩) .



٤ . قال :

"هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة :
وذلك نحو : (عطشان، وسكران، وعجلان) وأشباههما، وذلك أنهم
جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف (حمراء) لأنها على مثالها في
عدة الحروف، والتحرك والسكون . وهاتان الزائدتان قد اختص بهما
المذكر ولا تلحقه علامة التانيث، كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء
المذكر . ولمؤنث (سكران) بناء على حدة كما كان لمذكر (حمراء) بناء
على حدة .

فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري
مجرأها" (١) .

ثانياً : موضع الإشكال :

إشكال هذه النصوص يكمن في جعل سيبويه النون في صيغة
(فعلان فعلى) بدلاً من الهمزة في صيغة أخرى هي (فعلاء)، قال ابن
جني : "ذهب أصحابنا إلى أن النون في (فعلان فعلى) نحو : سكران،
وغضبان، وولهان، وحيران ؛ بدل من همزة (فعلاء) نحو :
حمراء، وصفراء ..." (٢) .

قال ابن يعيـش : "وهو رأي الخليل وسيبويه" (٣) ثم بيّن إشكال هذه
المسألة فقال :

(١) الكتاب (٣ / ٢١٦، ٢١٥) .

(٢) سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٥) .

(٣) شرح الملوكي في التصريف ص ٢٨٦ .



ثم تقم الدلالة على أن الهمزة استعملت للمذكر في مثل (سكراء) و (عطشاء) حتى نقول : إن النون في (سكران وعطشان) بدل منها . كيف وقد قامت الدلالة على أن الهمزة في مثل (حمراء وصحراء) بدل من ألف التأنيث في (حبلَى) و (سكرى) والنون في (عطشان، وسكران) تختص بالمذكر فلا يكون ما هو مختص بالمذكر : بدلاً من علم تأنيث . هذا محال بيّن^(١) .

ونظرًا لهذا الإشكال العميق، تعددت آراء العلماء في مراد سيبويه بالبدلية في هذا النص، قال ابن يعيـش "واختلفوا في معنى البـدل هنا"^(٢) ثم عرض رأيين في المسألة، وسوف أعرضهما مع غيرهما الآن .
ثالثًا : تفسيرات العلماء لمصطلح البـدل في هذه النصوص :
للـعلماء في تفسير مصطلح (البـدل) الوارد في نصوص سيبويه (فيما اطلعت عليه) ثلاثة آراء، هي :
١ . أن البدلية هنا تعني المعاقبة :

قال ابن جنـي : "فأما قولهم إن النون في باب سكران بدل من الهمزة : فلا يريدون به البـدل الذي هو على حدّ قولهم في (مُفْعَل) من (أيقنت وأيسرت) : مؤقن وموسر . وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون : يتعاقبان، على حد ما يقولون إن الألف واللام بدل من التنوين . إنما معناه أنهما يتعاقبان ؛ لأننا لم نرهم أبدلوا النون من

(١) السابق ص ٢٨٨ .

(٢) السابق ص ٢٨٧ .



الهمزة في غير هذا الموضع" (١) . وقال : " وإنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كما تعاقب لام المعرفة التتوين أي لا تجتمع معه، فلما لم تجامعه قيل : إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة" (٢) . فابن جني يفسر مصطلح البدلية بالمعاقبة، والمعاقبة تعني عدم الاجتماع .

وقد أخذ ابن يعيش بهذا الرأي، قال : " وعليه حذاق أهل هذه الصناعة كأبي علي وشبهه" (٣) .

٢ . أن البدلية هنا تعني المضارعة :

قال ابن خروف في حديثه عن (فعلان فعلى) : "قال سيبويه : (فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة أجري مجراها)، وبهذا سماها بدلاً منها" (٤) .

وهذه المضارعة بين (فعلاء) و (فعلان) قوية متعددة الوجوه، وقد ذكر سيبويه طرفاً منها في النص الرابع من نصوصه السابقة، وقد استقصيت تلك الوجوه في كتابي عن التنظير عند ابن جني (٥) .

وقد جعل ابن يعيش هذه المضارعة القوية بينهما هي السبب الذي جعل سيبويه يقول هذا القول، قال ابن يعيش عن هذه المسألة : " وهو

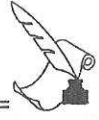
(١) المنصف (١ / ١٥٨) .

(٢) سر صناعة الإعراب (٣ / ٤٤١) .

(٣) شرح الملوكي في التصريف ص ٢٨٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٩٠٥) .

(٥) ينظر : أوجه التنظير عند ابن جني ص ٢٧٠، ٢٦٩ .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

رأي الخليل وسيبويه، والذي حملهم على هذه المقالة شدة التباسهما وتوافقهما...^(١) ثم أخذ يعدد شيئاً من أوجه التناظر بينهما .

على أن ابن يعيش يفسر البدلية بالمعاقبة كما مرّ قبل قليل .

٣. أن البدلية هنا على حقيقتها بمعنى قلب حرف إلى حرف :

نسب إلى المبرد القول بهذا الرأي عدد من العلماء منهم ابن بابشاذ وابن خروف وابن عصفور والرضي وغيرهم^(٢) .

وقد رجعت إلى نصوص المبرد في هذه المسألة فوجدت النصوص الآتية :

١. قال :

"والنون تكون بدلاً من ألف التانيث في قولك :

(غضبان، وعطشان)، إنما النون والألف في موضع ألفي (حمراء يا فتى)، ولذلك لم تقل : (غضبانة) ولا (سكرانة) ؛ لأن حرف تانيث لا يدخل على حرف تانيث، فكذا لا تدخل على ما تكون بدلاً منه .

ولهذه العلة قيل في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء) : صنعاني

وبهراني"^(٣) .

٢. قال :

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ٢٨٦ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢ / ٩٠٥)، وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور (٢ / ٢١٤)، وشرح كافية ابن الحاجب (١ /

١٣٨)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣ / ١٣٨)، وحاشية

الصبان عليه (٣ / ١٢٨٨) .

(٣) المقتضب (١ / ٢٠٢) .



"وكذلك (فعلان) الذي له (فَعَلَى) إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر (حمراء)"^(١).

٣. قال :

بعد أن ذكر أن (فعلان) الذي له (فَعَلَى) غير مصروف في معرفة ولا نكرة :

"وإنما امتنع من ذلك لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك : حمراء، وصفراء...."^(٢)، ثم أخذ يعدد أوجه المضارعة بينهما .

وبعد عرض نصوص المبرد كما عرضت نصوص سيبويه من قبل أفيد الملاحظات الآتية :

* قال ابن خروف بعد أن فسّر البدلية في نصوص سيبويه بالمضارعة : "ونسب القول ببديل الألف والنون من الهمزة ابن بابشاذ إلى المبرد، وهو قول سيبويه، غير أن سيبويه أراد بالبدل ما ذكرنا، وأبو العباس جعله بدلاً محضاً ؛ ولذلك شبهه بـ (بهراني وصنعاني)، وهو فاسد ؛ لأن الهمزة لا مناسبة بينها وبين النون"^(٣) .

* نسب ابن عصفور والرضي إلى المبرد القول بهذا الرأي، دون ذكر لسيبويه، ثم ردّاً قوله، قال ابن عصفور: "وزعم أبو العباس المبرد أن الألف والنون إنما منعّت الصرف ؛ لأن النون في الأصل بدل من

(١) السابق (١ / ٣٥٥) .

(٢) المقتضب (٣ / ٣٣٥) .

(٣) شرح حمل الزجاجي (٢ / ٩٠٥) .



الهمزة، فأصل (سكران) عنده (سكراء)، واستدل على ذلك بقول العرب في النسب إلى (بهاء) : بهراني، فأبدلوا النون من الهمزة .
وهذا عندنا من شاذ النسب فلا تدعى من أجله النون في (سكران) عوضاً من الهمزة^(١) .

وقال الرضي بعد أن عرض رأي المبرد هذا " وليس بوجه"^(٢) .
كلّ هذا النقاش كما ترى أثاره مصطلح واحد في نص سيبويه والمبرد، وسوف يأتي رأي الباحث في ذلك بعد استيفاء المسألة .

رابعاً : ردّ بعض العلماء للبديلة مطلقاً في هذه المسألة :

فعل ذلك ابن عصفور، فقال : "والصحيح أنها ليست ببديل : إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر داع ؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كل واحد منهما مؤنثاً بالهمزة

وأيضاً فإن النون لا تبدل من الهمزة إلا شذوذاً نحو (بهراني وصنعاتي) ولا يحفظ غيرهما"^(٣) .

وكذلك أبو البقاء العكبري ردّ البديلة وذهب إلى أن النون زيدت ابتداء كالألف قبلها^(٤) . على أنهما حين ردّا البديلة لم يصرحا باسم من

(١) السابق (٢ / ٢١٤) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ١٣٨) .

(٣) الممتع (١ / ٣٩٦) وينظر : المبدع ص ١٦٠ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٢ / ٣٣٣، ٣٣٢) .



قال بها .

خامساً : موقف بعض المحققين المعاصرين :

مع أنه لا يكاد كتاب في النحو يخلو من ذكر هذه المسألة فإني لم أر أحدًا من المحققين حاول المشاركة في إشكالها برأي أو ترجيح إلا اثنين هما :

١. د. محمد عبد الخالق عضيمة :

قال تعليقًا على النص الأول من نصوص المبرد السابقة : "كلام المبرد هنا صريح في أن نحو (غضبان) و (سكران) نونه بدل من همزة التانيث"^(١)، ثم استعرض النصين الآخرين إضافة إلى قول المبرد (١ / ١٩٧) عن النون "وتزاد مع الألف في غضبان وسكران"، ثم قال متسائلًا : "فهل نقول إن هذا اضطراب من المبرد ؟!" ثم قال :

"وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب ...". ثم استعرض نصوص سيبويه المذكورة في أول المسألة^(٢) واكتفى بذلك رحمه الله .

٢. د. سلوى محمد عرب :

وقد ذهبت إلى أن سيبويه في أحد نصوصه جعل النون بمنزلة الألف في باب الممنوع من الصرف [راجع النص الرابع من نصوص سيبويه في صدر المسألة]، وأنه بذلك خصّص الإطلاق الوارد في النصوص الأخرى وقيدته، قالت : "فكأنما أراد أن النون في (فعلان)

(١) المقتضب (١ / ٢٠٢) الحاشية (٢) .

(٢) ينظر : السابق .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

بمنزلة الهمزة في (فعلاء) وليست بدلاً منها حقيقة^(١) .

وفي هذا القدر ما يكفي في التدليل على أن ظاهرة الاشتراك اللفظي في مصطلحات علم العربية كان سبب هذا الاختلاف الواسع في هذه المسألة ؛ لأن مصطلح البدلية من المشترك اللفظي الاصطلاحي، وقد حُمِل في هذه النصوص على عدد من معانيه المختلفة التي يحتملها السياق .

وهذه المسألة فيها نظر دقيق واستنتاجات عميقة، ليس من شأنها في هذا البحث تتبعها وعرضها للوصول إلى رأي راجح فيها ؛ وسوف أفرد لها بحثاً مستقلاً بإذن الله تعالى .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢ / ٩٠٥) الحاشية (٤) .



المبحث الثاني: نماذج من الترادف في مصطلحات علم

العربية^(١)

الإدغام

قال السيوطي: "يقال: الإدغام، وهو افتعال، وهي عبارة سيبويه، وعبارة الكوفيين الإدغام: إفعال"^(٢). وذكر بعض الباحثين من مرادفاته: الإدراج، والمماثلة، والشد أيضاً^(٣).

الإسناد

يرادفه الاشتغال والبناء والتفريغ. قال ابن أبي الربيع في تعبيرات العلماء عن رافع الفاعل: "تارة يعبرون عن هذا بأن يقولوا: ارتفع الفعل بإسناد الفعل إليه، وتارة يقولون: ارتفع الفاعل ببناء الفعل له، وتارة يقولون: بتفريغ الفعل له، وتارة يقولون: باشتغال الفعل به. وكان الأستاذ أبو علي. رحمه الله. يقول: هذه ألفاظ وإن تعددت

(١) هدفي هنا عرض نماذج من نصوص العلماء المتأخرين الذين رصدوا ظاهرة الترادف في مصطلحات من قبلهم فجمعوها، لأن عملهم هذا صورة مصغرة لعمل أهل المعاجم. وليس من شأني هنا توثيق نسبة هذه المصطلحات والتحقق منها.

(٢) همع الهوامع (٦ / ٢٨٠).

(٣) ينظر: الخليل ص ٣٩.



د. محمد بن علي بن محمد العامري

معناها واحد . وهو ما ذكرته" (١) . وذكر بعض الباحثين تسميات أخرى ترادفه هي : النسبة والحكم" (٢) .

الإضافة اللفظية والمعنوية

قال ابن الخباز : " والإضافة قسمان : معنوية ولفظية، فالمعنوية تسمى المحضة، واللفظية تسمى غير المحضة" (٣) .

باب التنازع

مصطلح يرادفه : باب الإعمال، وباب الفاعلين والمفعولين .

قال الأزهري : " هذا باب التنازع في العمل، ويسمى أيضاً باب الإعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين" (٤) . وقال ابن يعيش من قبل : " هذا الفصل من باب إعمال الفعلين، وهو باب الفاعلين والمفعولين ..." (٥) .

البدل

مصطلح بصري له عدة مرادفات عند الكوفيين، هي

(١) الكافي (٢ / ٥٨٨، ٥٨٩) وللمحقق في حواشيهما تحقيق جيد في مسألة

ترادفها . وينظر : البسيط (١ / ٢٦١) .

(٢) ينظر: الخليل ص ٧٦ .

(٣) توجيه اللمع ص ٢٥٢، وينظر : أوضح المسالك (٣ / ٨٣، ٧٩) .

(٤) التصريح (٢ / ٤١٩) .

(٥) شرح المفصل (١ / ٢٠٥)، وينظر : ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٣٩) .



(الترجمة، التبیین، التكریر، المرود) .

قال الأزهری عن البدل : " هذه التسمية للبصريين، واختلف في تسميته عند الكوفيين، فقال الأخفش : يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان : يسمونه التكریر" (١) .

وقد سمى الفراء في معانيه البدل أسماء كثيرة منها هذه الأربعة، ومنها (المترجم، والمكرّر) (٢) .

التصغير

قال أبو حيان : " ويقال : التحقير" (٣) . وقد استخدمهما سيبويه في الموضوع الواحد من كتابه (٤) .

التمييز

قال أبو حيان : " يطلق على التمييز : التبیین والتفسير والمميّز والمبيّن والمفسّر" (٥) .

تنوين التمكين

قال أبو حيان : " تنوين التمكين وفائدته بقاء الاسم على أصلته ؛ إذ لم يشبه المبني فيبني، ولا الفعل فيمنع الصرف . ويسمى تنوين

(١) التصريح (٣ / ٦٣١) وينظر : همع الهوامع (٥ / ٢١٢) .

(٢) ينظر : دراسة في النحو الكوفي ص ٢٢٦ .

(٣) ارتشاف الضرب (١ / ٣٥١) . وينظر : توجيه اللمع ص ٥٤٩ .

(٤) ينظر : (٣ / ٤١٩) .

(٥) ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٢١) . وينظر : همع الهوامع (٤ / ٦٢) .

وكذلك : توجيه اللمع ص ٢٠٨ .



التوكيد

قال ابن الخباز : " وهو ينقسم قسمين :
أحدهما : أن تكرر اللفظ بعينه، ويسمى التوكيد الصريح، والتوكيد
اللفظي والثاني : التوكيد المعنوي، ويسمى التوكيد غير
[الصريح]" (٢) .
وكان سيبويه يسمي التوكيد عامة : التشديد والتكرير (٣) . وكذلك
الفراء (٤) .

الجر

قال ابن الخباز : " قال ابن بابشاذ : الجرُّ من عبارة
البصريين، والخفض من عبارة الكوفيين" (٥) .

جمع المذكر السالم

قال ابن هشام : " ويسمى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حد
المتنى ؛ لأنه إعراب بحرفين، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة

(١) ارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٧)، وينظر : شرح المفصل (٥ / ١٥٤) .
(٢) توجيه اللمع ص ٢٦٨، ٢٦٧، والثابت فيه (غير الصحيح) وهو
تصحيف .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٧٠ .

(٤) ينظر : دراسة في النحو الكوفي ص ٢٥٣، ٢٥٢ .

(٥) توجيه اللمع ص ٢٢٧، وينظر : الأشباه والنظائر (٢ / ٢٠٤) .



الحال

يرادفها عند سيبويه عدة أسماء، هي: خبر، صفة، مفعول فيه، فعل واقع فيه .

قال ابن مالك عن الحال : " وكثيراً ما يسميه سيبويه خبراً، وقد يسميه مفعولاً وصفة ... " (٢) .

وكان الفراء يسمي الحال (القطع) بالإضافة إلى استخدامه مصطلح (الحال) (٣) .

حروف الجرّ

مصطلح بصري يرادفه : حروف الإضافة، وحروف الصفات عند الكوفيين (٤) .

قال ابن يعيش عن حروف الجر : " أعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تحفضها . وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات" (٥) .

(١) أوضح المسالك (٤ / ٢٧١) .

(٢) شرح التسهيل (٢ / ٣٢٤، ٣٢٣) . وينظر : المصطلح النحوي ص ١٤٠ .

(٣) دراسة في النحو الكوفي ص ٢٤٣ . ٢٤٥ .

(٤) ينظر : التصريح (٣ / ٧) .

(٥) شرح المفصل (٤ / ٤٥٤) ، وينظر : شرح كافية ابن الحاجب (٤ /



الزائد

يرادفه : الصلّة والملغى والحشو، قال ابن يعيش في شرح (الصلّة)
: "يريد بـ(الصلة) أنها زائدة، ويعني بالزائد : أن يكون دخوله كخروجه
من غير إحداث معنى . والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة
والإلغاء من عبارات البصريين" (١) .

شبه المفعول

مصطلح كوفي يرادف (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول
لأجله، والمفعول معه) ؛ قال الأزهري بعد أن عدّد المفعولات الخمسة :
" وهذه التسمية للبصريين، وأما غيرهم فلا يسمّي إلا المفعول به
خاصة، ويقول في غيره : مشبه بالمفعول . قاله الموضح في
الحواشي" (٢) .

ضمير الفصل

قال السيوطي : " هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل
؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل : لأنه فصل بين الخبر والنعت .
وقيل : لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني
خبراً لا تابعاً، وهذا أحسن ؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو :

(٢٦٤) . وينظر : المصطلح النحوي ص ١٧٧، ودراسة في النحو
الكوفي ٢٤٥ .

(١) شرح المفصل (٥ / ٦٤)، وينظر : المصطلح النحوي ص
١٧٩، ١٧٨، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٤٧ . ٢٥٢ .

(٢) التصريح (٢ / ٤٥١)، وينظر : همع الهوامع (٣ / ٨) .



(كنت أنت القائم) ؛ إذ الضمير لا ينعت .

والكوفيون يسمونه عمادًا ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع . وبعض الكوفيين يسميه : دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام، أي : يقوى به ويؤكد ؛ والتأكيد من فوائد مجيئه . وبعض المتأخرين سماه : صفة، قال أبو حيان : ويعني به التأكيد" (١) .
على أن مصطلح (عماد) يشمل عند الكوفيين (إيا) في (إياك) وفروعها إضافة إلى إطلاقه على ضمير الشأن (٢) .

العطف بالحرف

قال السيوطي عن حروف العطف : "وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقًا . بفتح السين . : اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقًا بالتسكين، أي عطفت بعضه على بعض" (٣) .

عطف البيان

قال السيوطي : "الكوفيون يسمونه الترجمة" (٤) . وكان سيبويه

(١) همع الهوامع (١ / ٢٣٦) . وينظر : شرح المفصل (٢ / ٣٢٨) ، وشرح

كافية ابن الحاجب (٣ / ٦١، ٦٢) .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٧٥ . ١٧٧ ، ودراسة في النحو الكوفي

ص ٢٣٩ . ٢٤٣ . والنحو وكتب التفسير (١ / ١٩٥، ١٩٤) وفي هذا

الأخير تحقيق جيد لمدلول (العماد) عند الفراء .

(٣) همع الهوامع (٥ / ٢٢٣) .

(٤) السابق (٥ / ٢٩٠) .



الفعل اللازم

قال السيوطي : "ويقال له : القاصر، وغير المتعدي ؛ للزومه فاعله، وعدم تعديه إلى المفعول به"^(٣) . وكان الفراء يسميه (الفعل غير الواقع) و(الفعل الذي لا يقع)^(٤) . وذكر بعض الباحثين من مرادفاته: الفعل غير المجاوز، الفعل غير المتصل، الفعل غير المؤثر، الفعل المطاوع، الفعل غير الملاقي^(٥) .

وفي مقابل كل هذه التسميات نجد الفعل المتعدي يسمى الواصل، وغير اللازم، والمجاوز، والمؤثر، والملاقي^(٦) .

لا النافية للجنس

مصطلح يرادفه : لا العاملة عمل (إنّ)، ولا التبرئة . قال الأزهري : "هذا باب لا العاملة عمل إنّ المشددة، وتسمى (لا) التبرئة، دون غيرها من أحرف النفي، وحقّ (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً، ولكنهم خصّوها بالعاملة عمل (إنّ) ؛ فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها ؛ لعمومها

(١) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٦٣ .

(٢) ينظر : السابق ص ١٦٥ .

(٣) همع الهوامع (١٠ / ٥) .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٨٠ .

(٥) ينظر : الخليل ص ٣١١ .

(٦) ينظر : السابق ص ٣١٢ .



بالتنصيص . وتسمى النافية للجنس" (١) .

وقال الدماميني : "يقال لها : التبرئة، كأنه مأخوذ من قولك : برأت فلاناً عن كذا، إذا نفيتَه عنه، فهي مبرئة للجنس أي : نافية له" (٢) .

وكان سيبويه يسميها : العاملة عمل (إن) والمبرد يسميها : (لا) التي للنفي، في حين يكثر عند الفراء تسميتها (لا) التبرئة (٣) .

ما ينصرف وما لا ينصرف

يرادفه عند الفراء والمبرد مصطلح (ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى)، وهما يستخدمان المصطلحات الأربعة في كلامهما، بل وفي الموضوع الواحد (٤) . وربما قال الفراء (الجارى وغير الجارى) يأخذها مرة من (جَرَى) ومرة من (أجرى) (٥) .

المستثنى

يرادفه (المفعول دونه) عند الجوهري قال ابن هشام : "وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه" (٦) .

(١) التصريح (٢ / ١٠٣) وينظر : مغني اللبيب (١ / ٤٦١) .

(٢) تعليق الفرائد (٤ / ٩٣) .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٧٣، ١٧٢، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٦٩ . ٢٧٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن (١ / ٤٢، ٤٣)، والمقتضب (٣ / ٣١٠، ٣٠٩) .

وينظر : المصطلح النحوي ص ١٦٧، ١٦٦ . ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٣٤، ٢٣٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن (١ / ٤٢) الحاشية (٩) .

(٦) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .



المضعف الثلاثي

يرادفه (الفعل الأصم)، قال أبو حيان : "وأما (فَعَلَ) فصحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف، ومنقوص، وأصم" (١) . ثم قال : "الأصم : ويقال المضعف، وهو ما عينه ولامه من جنس واحد ... " (٢) . وذكر بعض الباحثين مرادفات أخرى له هي : الثنائي المضاعف، الثلاثي المضاعف (٣) .

المُضْمَر

قال أبو حيان : "هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني، ولا يحتاج إلى حدّ ولا رسم ؛ لأنه محصور" (٤) . وزاد السيوطي على هذه المصطلحات مصطلح (الضمير) ونسبه إلى البصريين (٥) .

المفعول فيه

مصطلح يرادفه : الظرف، والمحل، والصفة . قال الأزهري : "هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى عند البصريين (ظرفاً) دون الكوفيين ... وسمّاه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا

(١) ارتشاف الضرب (١ / ١٥٧) .

(٢) السابق (١ / ١٦٥) .

(٣) ينظر : ص ٤٠٠ .

(٤) ارتشاف الضرب (٢ / ٩١١) .

(٥) ينظر : همع الهوامع (١ / ١٩٤) ، وينظر : المصطلح النحوي ص

١٧٥، ١٧٤، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٧٩ . ٢٨١ .



كما نُسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف (غايات) و(مفعولاً فيه)^(٢)، وفي نسبة هذه المصطلحات خلاف ليس من هدفنا هنا تحقيقه .
وقد مرّ بنا قبل قليل أنّ سيبويه كان يسمي (الحال) مفعولاً فيه .

المفعول له

قال ابن هشام : " ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، ومثاله : (جئت رغبة فيك)"^(٣) . وكان الفراء في بعض المواضع يسميه (التفسير)^(٤) .
وذكر بعض الباحثين أيضاً من أسمائه : الجزاء، والمنصوب على الجزاء^(٥) .

المنصوب على نزع الخافض (من)

يرادفه عند السيرافي (المفعول منه) . قال السيوطي : "قال ابن إياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى ﴿ وَأَخْنَارُ مُمْسِي قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ أي : من قومه، فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولاً آخر سمّاه :

-
- (١) التصريح (٢ / ٥٠٣)، وينظر : ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٨٩) .
(٢) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٦٣، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٢٢، ٢٢٣ .
(٣) أوضح المسالك (٢ / ١٩٨)، وينظر : شرح قطر الندى ص (٢٥٣) .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٦٥، ١٦٤، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٢٦ . ٢٣٠ .
(٥) ينظر : ص ٤١٨ .



المفعول منه .

قال ابن إياز : وهذا ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يسمى نحو قولك :
(نظرت إلى زيد) مفعولاً إليه، و(انصرفت عن خالد) مفعولاً عنه" (١) .
واعترض ابن إياز هذا فيه نظر، للفارق الواضح بين الآية وبين ما
مثل به، فالخافض في الآية منزوع وأما ما مثل به فالخافض مذكور فيه
كما ترى، وتسمية أبي سعيد من الطرافة بمكان .

النائب عن الفاعل

مصطلح يرادف (المفعول الذي لم يسم فاعله) قال أبو حيان في
شرحه على التسهيل : " هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم
فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف [يعني ابن مالك]، وإنما عبارة
النحويين فيه أن يقولوا : باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة
في الاصطلاح" (٢) .

النعته

مصطلح يرادف الصفة والوصف (٣) . وهناك من جعل بين النعت
والصفة عمومًا وخصوصًا ؛ قال ابن يعيش : "الصفة والنعت واحد، وقد
ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية، نحو : (طويل) و(قصير)

(١) الأشباه والنظائر (٣ / ١٤)، وينظر : شرح قطر الندى ص ٣٢٥ .

(٢) التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٥) وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٢٥)
والتصريح (٢ / ٣٠٧) .

(٣) ينظر : التصريح (٣ / ٤٦١) وينظر : همع الهوامع (٥ / ١٧١) .



والصفة تكون بالأفعال نحو : (ضارب)
و(خارج) ؛ فعلى هذا يقال للبرئ سبحانه: موصوف، ولا يقال له:
منعوت . وعلى الأول هو موصوف ومنعوت" (١).

هذا رأي في التفريق بينهما، وثمة رأي آخر نقله السيوطي في قوله
: "وقال قوم منهم ثعلب : النعت ما كان خاصاً كالأعور والأعرج ؛ لأنهما
يخصان موضعاً من الجسد، والصفة للعموم كالعظيم والكريم، وعند هؤلاء
الله تعالى يوصف ولا ينعت" (٢) .

ونجد مع هذين رأياً ثالثاً يذكر عن الخليل (٣) يرى أن النعت لا
يستعمل إلا في المدح، وأن الوصف يستعمل في المدح والذم، فكل نعت
وصف وليس كل وصف نعتاً (٤) .

وينقل ياسين العليمي رأياً آخر ثم يتحفظ عليه، فيقول : "قال
الدنوشري : قال ابن إياز في شرح الفصول : قال بعض المتأخرين :
الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يطلق إلا على ما
يتغير فقط ؛ ولذا يقال (صفات الله) ولا يقال نعوته .

وأقول : فيه، وإن أقره الدنوشري، نظر ؛ لأن إطلاق النعوت على
صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة" (٥) .

وعلى كل حال فإن المنقول عن البصريين هو عدم التفريق بين

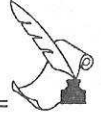
(١) شرح المفصل (٢ / ٢٣٢) .

(٢) الأشباه والنظائر (٢ / ٦٢٤) .

(٣) ينظر : الصاحبى ص ٩٨ .

(٤) معجم دقائق العربية ص ١٤٣ .

(٥) حاشية الشيخ ياسين (٢ / ١٠٨) .



نعت والصفة^(١) على أن أبا حيان ذكر أن النعت مصطلح كوفي "وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة"^(٢) .
ملحوظة :

يرد النعت أحياناً في كتاب سيبويه مراداً به (عطف البيان) ومراداً به (التوكيد المعنوي) في أحيان أخرى، بالإضافة إلى وروده مراداً به الصفة^(٣) .

النفي والإثبات

يرادفهما عند الفراء : الجحد والإقرار^(٤)، وقد شاعت هذه المصطلحات في استخدامات النحاة من بعد، خاصة (النفي والجحد)^(٥) .
على أن ابن هشام قال عن اللام في نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ يُطْلِمَكُمْ عَلَى النَّبِيِّ﴾ "ويسمى أكثرهم لام الجحد لملازمتها للجحد أي النفي؛ قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار"^(٦) .

(١) ينظر : الأشباه والنظائر (٢ / ٦٢٤) .

(٢) همع الهوامع (٥ / ١٧١) .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٦٥ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي ص ١٧٢، ١٧١، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٦٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف (١ / ١٥٩، ١٥٦، ٧٨، ٧٤، ٥٥، ٥٢ ...)

(٦) مغني اللبيب (١ / ٤١٥) .



المبحث الثالث : نماذج من الاشتراك اللفظي في مصطلحات

علم العربية^(١)

الابتداء

١. الابتداء : هو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية، وهو عامل معنوي عند البصريين يرفع المبتدأ أو المبتدأ والخبر^(٢) .
٢. الابتداء : هو أن يقع اللفظ في أول الكلام، وهو قسمان : حقيقي وهو الذي لم يسبق بشيء أصلاً، وحكمي وهو المسبوق بلفظ لا يغير الابتداء^(٣) .

ومن ذلك قول ابن هشام في حديثه عن مواضع كسر همزة (إن) وجوباً : "أن تقع في الابتداء، نحو : ﴿أَب﴾ ، ومنه : ﴿الْأَبَّاءُ أَوْلِيَاءُ﴾^(٤) .

٣. الابتداء : يقابل الوقف، وهذا هو المراد عند علماء الوقف والابتداء ؛ قال القسطلاني معللاً تقديم العلماء (الوقف) على (الابتداء)

(١) هدفي هنا عرض نماذج من المشترك اللفظي في كتب أهل اللغة وجمع جميع المعاني الواردة فيها لكل لفظ قدر الاستطاعة . ولم أحرص على تحقيق نسبة الآراء ولا على تحديد زمن أول ظهور لها .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٤٤ . ٥١) ، والتعريفات ص

١١ .

(٣) ينظر الكليات ص ٣١ ، ٣٠ ، والخليل ص ٢٧ .

(٤) أوضح المسالك (١ / ٢٩٩) .



وإن كان مؤخرًا عنه في الرتبة : "لأن كلامهم في الوقف الناشيء عن الوصل، والابتداء الناشيء عن الوقف، وهو بعده . وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي فلا كلام فيهما، إذ لا يكونا إلا كاملين كأول السورة، والخطبة، والقصيدة وآخرها" (١) .

الإِتباع

١ . الإِتباع : هو إلحاق كلمة بأخرى في الحكم الإعرابي أو فيه وفي غيره من تعريف وتنكير، وإفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث .

يقع ذلك في التوابع الخمسة (النعته، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل) . والأصل في الإِتباع أن يكون على اللفظ والمحل، وربما كان على أحدهما فقط (٢) .

٢ . الإِتباع : هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيديًا (٣) .

قال ابن فارس : "وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : (هو شيء نتد به كلامنا) . وذلك قولهم : ساغب لاغب، وهو خَبْ ضَبْ، وخرابٌ يباب" (٤) .

٣ . الإِتباع : هو تغيير حركة إلى جنس حركة أخرى قبلها أو بعدها، سواء كانتا في كلمتين كقراءة (الحمد لله) و (الحمد لله) أم كانتا

(١) لطائف الإشارات (١ / ٢٤٩) .

(٢) ينظر في الإِتباع على اللفظ وعلى المحل : مغني اللبيب (٢ / ١٦٥) .
(١٧٠) .

(٣) الصاحبى ص ٤٥٨ .

(٤) السابق .



في كلمة واحدة متجاورتين نحو (شِعِير وبِعِير ورِغِيف وزَنْبِير، والجنّة لمن خاف وعِيد الله)، أو فصل بينهما ساكن نحو (أَقْتُل ومُنْتُن، وهو مُنْحَدِر من الجبل) (١) .

قال ابن جنّي : " أقيس الإِتباع أن يكون الثّاني تابِعاً للأوّل، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب" (٢) .

٤. الإِتباع : هو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر، نحو : هذا بُكْرٌ، ومررت ببِكْرٍ (٣) .
هكذا سماه أبو البركات الأتباري، وهو المعروف عند غيره بـ(النقل) كما سيأتي .

الاختصاص

١. الاختصاص : هو تخصيص حكم عُلّق بضير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (٤) .

وهذا هو المعنى المراد في باب المنصوب على الاختصاص في نحو قوله ﷺ : "إنّا معاشرَ الأنبياء لا نورث" (٥) . فالضمير (نا) في الحديث فيه عموم وإبهام ويحتاج إلى تخصيص، وقد جاءت المعرفة بعده (معاشرَ

(١) ينظر في كل ذلك : الخصائص (١ / ٣٦٥) (٢ / ١٤٣، ١١١) .

(٢) (٣٣٦، ١٤٥) (٣ / ١٨٤، ١٨٣، ١٧٩)، والمحتسب (١ / ٣٧) .

(٣) السابق (١ / ٣٨) .

(٤) أسرار العربية ص ٣٦٠، ٣٦١ .

(٥) التصريح (٤ / ١٢٣) .

(٥) السابق (٤ / ١٢٥) .



الأنبياء) لتوضيحه، ونصبت هي بفعل الاختصاص .

٢. الاختصاص : تخصيص شيء لآخر، وهو من المعاني النحوية

للام الجر ؛ قال ابن هشام : "وللام الجارة اثنان وعشرون معنى :

والثاني : الاختصاص، نحو : (الجنة للمؤمنين) و (هذا الحصير

للمسجد) و (السرّج للدابة) و (القميص للعبد)، ونحو : ﴿إِنَّ لَهُ آيَاتٍ﴾

﴿إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾، وقولك : (هذا الشعر لحبيب) وقولك : (أدوم لك ما

تدوم لي)" (١) .

٣. الاختصاص : هو شرط إعمال الأدوات وهو أن تكون الأداة

ملازمة للدخول على الاسم فحسب أو الفعل فحسب .

وهو المعنى المراد في قول الأتباري عن العامل من الحروف :

"العامل إما كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل" (٢) .

الأداة

١. الأداة : هي اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على

معنى في غيرها كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل (٣) .

وتشمل حروف المعاني وما تضمنت معناها من الأسماء والظروف (٤)

بالإضافة إلى الأفعال الناسخة .

٢. الأداة : هي (أل) التعريف خاصة قال ابن هشام : "وأقسام

(١) مغني اللبيب (١ / ٤١٠) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٥٧٨) .

(٣) المعجم الوسيط (أدا) (١ / ١٠) .

(٤) ينظر : مغني اللبيب (١ / ٣٣) .



المعارف سبعة : المضمَر كأنا وهم، والعلم كزيد وهند، والإشارة كذا وذئ، والموصول كالذئ والتي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كابني وغلّامي، والمنادى نحو : (يا رجل) لمعيّن" (١) . ثم قال بعد : "هذا باب المعرفة بالأداة وهي (أل)" (٢) .

اسما المكان والزمان

١. اسما المكان والزمان : هما ظرفا المكان والزمان . وذلك نحو قول ابن هشام في تعريف المفعول فيه : "ما ضمّن معنى (في) بإطراد من : اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو جار مجراه . فالمكان والزمان كـ (امكث هنا أزمنّا)" (٣) .

٢. اسما المكان والزمان : من المشتقات الصرفية، وهو ما صيغ من المصدر ليبدل على مكان الفعل أو زمانه، نحو (ملعب) لمكان اللعب أو زمانه، و (محبس) لمكان الحبس أو زمانه (٤) . والسياق هو الفاصل بينهما .

الإشمام

١. الإشمام : هو أحد الأوجه الثلاثة الجائزة في بناء (فعل) معتل العين، للمفعول، نحو (قال) و (باع)، لك فيها الأوجه الآتية :

(١) أوضح المسالك (١ / ٧٧) .

(٢) السابق (١ / ١٦١) .

(٣) السابق (٢ / ٢٠٣) .

(٤) ينظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ٩١، ٩٠، وشرح شافية ابن

الحاجب (١ / ١٨١) .



إخلاص كسر الفاء : (قِيلَ وبيِعَ)، وإخلاص ضم الفاء، فقلب الألف
واوًا (قُولَ وبُوعَ)، وإشمام الفاء الضم :

قال الشاطبي : " وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب : أحدها : ضم
الشفيتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر .
فذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفتين قبيل النطق بها ؛ لأن أول الكلمة مقابل
لآخرها، فكما أنّ الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك
يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف" (١) .
ملحوظة :

يلحق بـ (فَعَلَ) المذكور في الأوجه الثلاثة الجائزة عند البناء
للمفعول = بناءان هما : (أَفْتَعَلَ) معتل العين مثل : اختار . و(انْفَعَلَ)
معتل العين مثل : انقاد (٢) .

٢ . الإشمام : وجه من وجوه الوقف الخمسة (٣) وهو : تهيئة
الشفيتين للتلفظ بالضمّ ولكن لا يتلفظ به ؛ تنبيه على ضم ما قبلها، أو
على ضمة الحرف الموقوف عليها، ولا يشعر به الأعمى (٤) .

قال أبو البركات : "فإن قيل : فلم لم يجز الإشمام في حالة الجر ؟

(١) التصريح (٢ / ٣٤١) .

(٢) التصريح (٢ / ٣٤٠) .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ٣٥٨ .

(٤) التعريفات ص ٣١ .



قيل : لأنه يؤدي إلى تشويه الخلق" (١) .

الأصل

١. الأصل : الدليل، قال أبو البركات : "أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعها وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب" (٢) .

٢. الأصل : أحد أركان القياس، قال أبو البركات : "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم" (٣) .

٣. الأصل : تسمية تعني الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه أو الأسبقية في المرتبة، يقابله الفرع (٤) . ومن ذلك قولهم :

* الأصل الإفراد، والجمع فرع عليه .

* الأصل التأنيث، والتأنيث فرع عليه .

* الأصل التنكير، والتعريف فرع عليه .

* الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء فرع عليه (إخ) (٥) .

٤. الأصل : القاعدة الكلية . وهذا مراد أبي البركات حين ذكر أن

(١) أسرار العربية ص ٣٥٩ .

(٢) لمع الأدلة ص ٨٠ .

(٣) السابق ص ٩٣ .

(٤) الخليل ص ٨٠ .

(٥) ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ٧٥ . ٩٧ .



"الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول" (١).

ومثال ذلك قولهم :

. (الفاعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه) .

. (لا اعتبار بالتقديم إذا كان في نية التأخير) ... وغيرها (٢) .

٥. الأصل : أم الباب . ف (إنّ) أصل باب الحروف الناسخة

وأمّه، و (كان) أصل في بابها ... وهكذا . قال المبرد : "وكلُّ باب فأصله

شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل ؛ لاجتماعها في المعنى" (٣) . ثم قال

بعد في حديثه عن أدوات الشرط : "وإنما قلنا : إنّ (إنّ) أصل الجزاء ؛

لأنك تجازي بها في كل ضرب منه" (٤) .

٦. الأصل : المعنى الكلي . كما في قول ابن فارس مثلاً :

"الباء واللام والقاف أصل واحد منقاس مطرد، وهو الفتح . يقال :

أبلق الباب وبلقه، إذا فتحه كله" (٥) .

٧. الأصل : الصورة اللفظية المقدرة في المفردات أو التراكيب .

مثال ذلك في المفردات قول ابن جنى : "ألا ترى أن أصل (يقول

ويبيع) : يقول، ويبيع، وأصل (يخاف ويهاب) : يخوف ويهيّب، وأصل

(١) لمع الأدلة ص ١٢٧ .

(٢) ينظر : الأصول لتمام حسان ص ٢٢٠ . ٢٣٩ .

(٣) المقتضب (٢ / ٤٥) .

(٤) السابق (٢ / ٤٩) .

(٥) مقاييس اللغة (بلق) (٢ / ٣٠٢) .



(يَطُولُ): يَطُولُ .

وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً ؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح . ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوْمٌ، وَبَيْعٌ، وَخَوْفٌ، وَهَيْبٌ، وَطَوَّلٌ) اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن فسلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن^(١) .
ومثال ذلك في التراكيب قول ابن هشام :

"والأصل في (إذن أكرمك) : إذا جنتني أكرمك، ثم حذفت الجملة و عوض التنوين عنها وأضمرت (أن)"^(٢) .

٨ . الأصل : الحرف غير الزائد وغير المبدل . قال ابن جني :

"اعلم أن الهمزة حرف مجهور، وهو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصل، وبدل، وزائد .

ومعنى قولنا (أصل) : أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه .

ومعنى قولنا (زائد) : أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا

لامه .

و (البدل) : أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورة وإما استحساناً

وصنعة"^(٣)

(١) المنصف (١ / ٣٤٧) .

(٢) مغني اللبيب (١ / ٥١) .

(٣) سر صناعة الإعراب (١ / ٦٩) .



الإضافة

١. الإضافة : هي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً^(١).

أو هي نسبة اسم إلى اسم، جرّ ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكله، فالمضاف إليه إذن اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر أو بمشاكله^(٢). وهي نوعان إضافة محضة وغير محضة^(٣).

٢. الإضافة : هي النسبة . قال سيبويه : "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة : اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياعي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياعي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة"^(٤).

وقد استخدم ابن جني الإضافة بهذا المعنى كثيراً^(٥) إلى جوار

(١) التعريفات ص ٣٢ .

(٢) الكليات ص ١٣٢ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٣٥) .

(٥) ينظر مثلاً : الخصائص (١ / ٢١٥، ٢٠٣، ٢٠٢، ١١٨، ١١٦، ٣١١، ٢٧١، ٢٢٧) .

(٢ / ١٠٨، ٩٤، ٧٧، ٤٨، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٢٩، ١١٢، ٣٠٦، ٣٠٥) .

(٣ / ٢١، ٩، ٢١، ١٢١، ١٠٧، ٦٥، ٦٤، ٤٤، ٣٢١، ٣٠٧، ٤٧٩، ٣٤٨) .

(٢١١، ١٩٦، ١٢٢) .



استخدامه إياها بالمعنى الأول^(١) .

٣. الإضافة : هي الجرّ : قال ابن جني : " وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح إلا الأقل، وذلك نحو همزة الاستفهام، وواو العطف وفائه، ولام الابتداء، وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور كباء الإضافة ولامها، ولام الأمر ... " ^(٢) .

قال محمد علي النجار تعليقا على هذا : " لام الإضافة هي لام الجر وكذا باء الإضافة، وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء " ^(٣) .

قال سيبويه : " إذا قلت : (مررت بزيد) فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك (هذا لعبد الله) وإذا قلت (أنت كعبد الله) فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف . وإذا قلت (أخذته من عبد الله) فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ (من) . وإذا قلت (مذ زمان) فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ (مذ) . وإذا قلت : (أنت في الدار) فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ (في) . وإذا قلت : (فيك خصلة سوء) فقد أضفت إليه الرداءة بـ (في) . وإذا قلت : (ربّ رجل يقول ذلك) فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رب) . وإذا قلت : بالله ووالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى

(١) ينظر مثلا : السابق (١ / ٣٤٣، ٣٤٠، ٣٠٥، ٢٨٣، ١٨٤، ٨٦) (٢ /

٣٨، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ٢٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦) (٣ /

٣٢٣، ١٠٩، ١٠٨، ٦٧، ٤٧، ٢٨، ٢٦، ٣٣٨) .

(٢) السابق (١ / ٧٢) .

(٣) الخصائص (١ / ٧٢) الحاشية (٤) .



فالإضافة في هذا كله بمعنى (الجر) الذي هو جر معنى الفعل إلى الاسم^(٢) . وبهذه التسمية أخذ الزمخشري فعقد في المفصل فصلاً عن حروف الجر سمّاه (حروف الإضافة)^(٣) .

الإضمار

١ . الإضمار : هو إسقاط الشيء لا معنى . أو هو ترك الشيء مع بقاء أثره^(٤) أو هو : تقدير وجود كلمة في التركيب من غير أن تذكر، نحو (الدرس فتتج) نصب المضارع بـ(أن) مضمره^(٥) .

ورد (الإضمار) بمعنى (الإسقاط) كثيراً في عبارات النحاة، ومن ذلك مثلاً قول أبي البركات : "وأماً احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول : (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) أي : (إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح) .

قلنا : هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يجوز أن يقاس عليها : أما قلتها في الاستعمال فظاهر وأما بعدها عن القياس فإتك

(١) الكتاب (١ / ٤٢١) وينظر مبحث حروف الإضافة في شرح المفصل (٤ / ٤٥٤) .

(٥١٨) .

(٢) الخليل ص ١٧١ .

(٣) ص ٣٦٥ . ٣٧٤ .

(٤) التعريفات ص ٣٣ .

(٥) الخليل ص ٨٦ .



تفتقر إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً" (١) .

وقال في موضع آخر : "وكلما كان الإضمار أقلّ كان أولى" (٢)، وفي
الصاحبي لابن فارس باب عن هذا الإضمار طويل (٣) .

٢. الإضمار : هو المجيء بالضمير في الكلام بارزاً أو مستتراً .

مثال ذلك قول أبي البركات في عرضه رأي الكوفيين في مسألة
التنازع في نحو (أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيداً) :

"والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت
الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز" (٤) .

(الإضمار) هنا أي المجيء بالضمير، لأنك إذا أعملت الفعل الثاني
فقد جعلت في الفعل الأول ضميراً مقدراً يفسره معمول الفعل الثاني
(زيد) .

قال الشريف الجرجاني : "الإضمار قبل الذكر جائز في خمسة
مواضع :

الأول : في ضمير الشأن، مثل : هو زيد قائماً . والثاني : في ضمير

(١) الإنصاف (١ / ٣٩٨) .

(٢) البيان (١ / ٣١٥) .

(٣) ينظر : باب الإضمار، وباب إضمار الحروف، وباب إضمار
الأفعال، وباب من الإضمار آخر ص ٣٨٤ . ٣٩٣ . وينظر أيضاً : باب
الحذف والاختصار ص ٣٣٧، ٣٣٨ .

(٤) الإنصاف (١ / ٨٧) . وينظر أيضاً فيه (١ / ٩٣، ٦٥، ٥٤، ٢٥١، ٩٦،

(١) . وينظر استخدام هذا المعنى للإضمار عند سيبويه في الكتاب (١ /
٦٩ . ٧٢) .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

(ربّ) نحو : (ربّه رجلاً) . والثالث : في ضمير (نعم) نحو : (نعم رجلاً زيد) . والرابع : في تنازع الفعلين نحو : (ضربني وأكرمني زيد) . والخامس : في بدل المظهر عن المضمّر، نحو (ضربته زيداً) (١) .

الإعراب

١. الإعراب : مقابل البناء وهو : اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل (٢) . أو هو ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف (٣) .
وعليه فالبناء هو عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل (٤) . فهما متقابلان كما ترى .

وهذا هو المعنى المراد في عنوان كتاب أبي البقاء العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب) .

٢. الإعراب : النحو (يشمل الإعراب بمعناه السابق ومقابله البناء)، فيكون الإعراب بذلك هو أن يتحرى الإنسان في كلامه إعراباً وبناءً طريقة العرب .

وهذا المعنى شامل المساوي للنحو هو المراد في عنوان كتاب الزمخشري : (المفصل في صنعة الإعراب) مثلاً .

٣. الإعراب : هو تطبيق القواعد النحوية وإجرائها على التراكيب لبيان مواضع الكلمات (معربة ومبنية) وذلك بالكشف عن معانيها

(١) التعريفات ص ٣٣ . وينظر أسرار العربية ص ١١٢ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٩ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ٧ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٩١ .



النحوية إضافية ووظيفية، وعلامات ذلك ظاهرة أو مقدره .
وهو المعنى المراد في قولنا (إعراب الشواهد) و (إعراب القراءات)
و (إعراب القرآن) الواردة في كثير من عناوين التأليف قديمة
ومعاصرة.

الباب

١. الباب : هو الفصل أو المبحث، كقولهم (هذا باب ما يحتمل
الشعر) (هذا باب الفاعل) (باب المعرفة والنكرة) ... إلخ .
٢. الباب : هو مجموع النظائر في حكم من الأحكام، يظهر هذا
المعنى في قولهم : (سنون وبابه) (استصوب وبابه) (شدّ وضرّ وبابه)
(عشرون وبابه) (خمسة عشر وبابه) (عليكم وبابه) .
٣. الباب : هو الوزن الذي يكون عليه الفعل الماضي مع
مضارعه، فالباب مجموع موزونهما (فعل ويفعل) أي ما كان على
هيئتهما من غير تداخل اللغتين .

وهي أبواب الفعل الستة المشهورة عند الصرفيين :

- * فعل يفعل (نصر ينصر) .
- * فعل يفعل (ضرب يضرب) .
- * فعل يفعل (فتح يفتح) .
- * فعل يفعل (علم يعلم) .
- * فعل يفعل (كرم يكرم) .
- * فعل يفعل (حسب يحسب) (١) .

(١) أبواب الفعل الثلاثي ص ١٦ . ١٧ .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

وقد درجت عادة النحويين على الدلالة على كل باب بالماضي من هذه الأمثلة، فيقولون مثلاً (باب نصر) فينصرف الذهن إلى (باب فَعَلَ يفعل)، وهذا مشهور ذائع .

البدل

١. البدل : أحد التوابع، وهو التابع المقسود بالحكم بلا واسطة . وهو أربعة أقسام : بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل مباين^(١) .

٢. البدل : العوض . قال أبو البركات : "ومنهم من تمسك بأن قال : إنما لم يجز إظهار (أن) بـ: (كي) و (حتى) ؛ لأن (كي) و (حتى) صارتا بدلاً من اللفظ بـ (أن) كما صارت (ما) بدلاً عن الفعل في قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) والتقدير فيه : (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) فحذف الفعل، وجعلت (ما) عوضاً عنه، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد (ما) لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه ؛ فكذلك هاهنا"^(٢) .

٣. البدل : معنى نحوي من معاني حروف الجر (الباء وعن ومن) : فالباء كقول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإشارة فرساناً وركباناً

و (عن) كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهَا نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ .

و (من) كقوله سبحانه : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ وضابط هذا المعنى في هذه الحروف هو استقامة إحلال كلمة (بدل) في

(١) ينظر : أوضح المسالك (٣ / ٣٥٥ . ٣٦٤) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٥٨٣)، وينظر فيه (٢ / ٦٠٠) .



موضع حرف الجر في الجملة^(١) .

٤. البديل : هو الإبدال، والإبدال هو حذف حرف ووضع آخر في مكانه، بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة ... أم كانا صحيحين أم مختلفين^(٢) .
والمشهور عند الصرفيين تسميته إبدالاً في تأليفهم، ومع هذا فقد سماه ابن جني (البديل)، قال : "التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة، بديل، حذف، تغيير حركة أو سكون، إدغام"^(٣) .

البناء

١. البناء : مقابل الإعراب، وهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة، وذنالك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل^(٤) .
٢. البناء : هو الميزان الصرفي الذي تعرف به هيئات الأفعال والأسماء المتمكنة مجردة ومزيدة^(٥)، فيقولون (أبنية الأسماء) (أبنية جموع الكثرة) (أبنية جموع القلة) (أبنية الأفعال)^(٦)
٣. البناء : هو الإسناد، وهذا هو المعنى المقصود في قول

(١) ينظر في كل ذلك : مغني اللبيب (١ / ٦١٣، ٦١٢، ٢٩٤، ٢٠٢) .

(٢) النحو الوافي (٤ / ٧٥٧) .

(٣) التصريف الملوكي ص ١٣ .

(٤) المرتجل ص ٣٥ .

(٥) ينظر : عنقود الزواهر في الصرف ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : (١ / ٣٩، ٣٥، ٣٢) .

(٧) ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٥، ٦٧ ..) .



المتقدمين (الفعل المبني للمفعول) أي المسند إليه، قال الكيشي : "الفعل صيغ للإخبار به فتارة يخبر به عن الفاعل والمفعول جميعاً كقولك (ضرب زيدٌ عمرًا)، وتارة عن الفعل وحده، مثل (ذهبَ عمرو)، ومرة عن المفعول وحده مثل (أكرم خالدٌ) فيرتفع المفعول بإسناد الفعل" (١) .

يفهم من هذا النص أن البناء في قولهم : (مبني للفاعل ومبني للمفعول) يراد به الإسناد (٢) .

٤. البناء : الصياغة والتهيئة، وهذا المعنى يمكن أن يكون تفسيراً آخر لقولهم (مبني للفاعل ومبني للمفعول) بحيث يكون المراد بهما : فعل مصوغ للفاعل وفعل مصوغ للمفعول، واللام في قولي هذا للاختصاص، بمعنى أن كل فعل مختص بشيء . أو نقول: فعل مهياً للفاعل، وفعل مهياً للمفعول .

قال الإسفراييني : "ويجعل المفعول فاعلاً بإسناد الفعل إليه إذا بني له الفعل بأن ضم أوله ماضياً مع كسر ما قبل آخره، لئلا يلتبس لو اقتصر على أحدهما، وضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء ؛ دفعاً للبس فيهما، ومعتل العين بالياء في الأفضح" (٣) .

وهذا تفسير قويّ لقولهم (مبني للمفعول) أي : فعل مصوغ للمفعول، سواء ابتدئت صياغته ابتداءً على أنه أصل قائم بذاته، أم كان

(١) الإرشاد ص ١٠٥ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ص ١٥٨ .

(٣) اللباب في علم الإعراب ص ٦٢ .



محوّلاً عن صيغة المبني للفاعل^(١) .

مسألة :

أما قولهم في هذا الفعل (مبني للمجهول) وهو تعبير لم أراه إلا عند المتأخرين فهو تعبير مشكل من كل وجه ؛ لأنك إن فسرت (مبني) بـ (مُسند) فسد المعنى، لأن الإسناد في قوله تعالى ﴿ قَضَى الْأَمْرُ ﴾ مثلاً إسناد إلى معلوم كما ترى وهو (الأمر) . وإن فسرت (مبني) بـ (مَصوغ) فالمعنى أيضاً فاسد ؛ لأن الفعل مصوغ للمفعول، ومهياً لإسناده إليه، وهو معلوم كما ترى .

وقد تأملت هذا التعبير طويلاً ولم أجد له تفسيراً يستقيم معه المعنى إلا إذا قدرنا أن المراد : (مبني للمجهول فاعله) أي : فعل مصوغ للتعبير عما جهل فاعله . ومما يؤيد هذا التفسير قول القدامى (مبني لما لم يسم فاعله) أي لما كان فاعله مجهولاً^(٢) .

تنبيهان :

١ . حسن الأستاذ عباس حسن تسمية (الفعل المبني للمجهول) على (الفعل المبني للمفعول) وعلل تحسينه هذا بأن النائب عن الفاعل ليس المفعول وحده بل ينوب عنه المفعول أو المصدر أو الظرف أو الجار مع مجروره، وعليه فقولنا (مبني للمجهول) يشمل كل ذلك في حين يقتصر التعبير الآخر على المفعول وحده^(٣) .

(١) ينظر : الخلاف في ذلك في شرح المفصل (٤ / ٣٠٩) .

(٢) ينظر : مغني اللبيب (٢ / ٤٥٨) ، وشرح ابن عقيل (١ / ٤٦٠) وما بعدها .

(٣) ينظر : النحو الوافي (٢ / ٩٧) الحاشية (١) .



يظهر لي أن الأستاذ عباس حسن أتى من قبيل غموض مرادهم بـ (المجهول) في هذا التعبير . فقد جعل نائب الفاعل بأنواعه الأربعة هو المراد بـ (المجهول) وكيف يكون مجهولاً والفعل مسند إليه، والإسناد لا يكون إلا إلى معلوم : لأنه محكوم عليه !! (١)

أما الإجابة عما استشكله من كون قولهم (مبني للمفعول) لا يشمل جميع ما ينوب عن الفاعل، فأقول : إن المفعول هو الأصل في هذه النيابة، وإذا وجد تعينت إقامته مقام الفاعل . على القول الراجح . (٢) ولذلك جعلت هذه التسمية له لأنه الأصل، وإن شئت قلت من باب تسمية الكل باسم البعض .

ثم إذا كان عدم شمول التسمية قادحاً فيها فإن التسمية الأخرى (المبني للمجهول) غير شاملة ؛ لأن الفاعل لا يترك ذكره للجهل به فحسب بل يترك لعدم تعلق الغرض به، أو تعظيماً له، أو تحقيراً له، أو لشهرته، أو للخوف عليه، أو للخوف منه (٣) .

وعليه فالتسمية الأولى أولى والله أعلم .

٢ . يرد البناء عند النحاة بمعنى الصياغة - غيراً في مسائل التمارين حيث يقال : (ابن من كذا مثال كذا) . وقد سماها ابن جنى بناء فقال في التصريف الملوكي (فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضية والتدريب) (٤) . قال : "معنى قول أهل التصريف (ابن لي من

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٥٨) .

(٢) ينظر في ذلك : شرح ابن عقيل (١ / ٤٦٣، ٤٦٢) .

(٣) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٥ .

(٤) ينظر : التصريف الملوكي ص ٧١ وما بعدها .



كذا مثل كذا)، تأويله : خذ حرفاً من هذه الحروف أو حروف هذه الكلمة الأصول دون الزوائد إن كانت فيها زوائد، فافكك صيغتها التي هي الآن عليها، وضعها على نحو من صيغة المثال المطلوب" (١) .

الترخيم

١. الترخيم : هو حذف آخر المنادي تخفيفاً، وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد . على خلاف في بعض هذه الشروط .

ويجوز ترخيم غير المنادي بثلاثة شروط : أن يكون ذلك في الضرورة، وأن يكون المرخم صالحاً للنداء، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو فيه تاء التأنيث (٢) .

٢. الترخيم : نوع من التصغير، وهو أن تعد إلى جميع الزوائد الصالحة للبقاء في التصغير فتحذفها، ثم توقع صيغة التصغير على ما بقي من أصول، فنقول في تصغير أحمد وحامد : حُمَيْد، وفي (مستخرج) : خُرَيْج ... (٣)

التصرف

١. التصرف : في الأسماء هو أن تستعمل بوجوه الإعراب المختلفة، فيكون الاسم مرةً مبتدأ، ومرةً مفعولاً، ويضاف إليه ... وهكذا . ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كإقتصار (ايمن) على

(١) السابق ص ٧١ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك (٤ / ٥٢ . ٦٦) .

(٣) التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٤٣ .



الابتداء، و(سبحان) على المصدرية، و(عندك) على الظرف، ونحو ذلك^(١).

ومن هذا قولهم : الظرف نوعان متصرف وغير متصرف، فالمتصرف "هو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبها، كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كـ (اليوم)، تقول : (اليوم يوم مبارك) و (أعجبني اليوم) و (أحببت يوم قدومك) و (سرت نصف اليوم)"^(٢).

٢. التصرف : في الأفعال هو اختلاف أبنية الفعل لاختلاف زمانه، وعدم ملازمته حالة واحدة^(٣).

وهو إما أن يكون تام التصرف، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كـ (نصر، وخرج) . وإما أن يكون ناقص التصرف، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كـ (زال يزال، وبرح ببرح، وفتيء يفتيء، وانفك ينفك، وكاد يكاد، وأوشك يوشك)^(٤).

الجامد

١. الجامد : غير المشتق من الأسماء وهو كل اسم غير مأخوذ من كلمة أخرى . والأسماء الجامدة إما أسماء أعيان وذوات كـ (رجل، ونخل، وأسد) وإما أسماء تدل على المعاني والأحداث كـ

(١) الأشباه والنظائر (٢ / ١٨١) .

(٢) أوضح المسالك (٢ / ٢٠٩) . وقد جعل أبو حيان (الظرف المتصرف

(أربعة أقسام . ينظر : ارتشاف الضرب (٣ / ١٤٤٢) .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر (٢ / ١٨٢، ١٨١) .

(٤) شذا العرف ص ٤٦ .



(عِلْمٌ، وإِكرامٌ، وحرمة) وهي التي تسمى (المصادر) التي تتفرع عنها المشتقات على الصحيح من أقوال العلماء^(١).

٢. الجامد : غير المتصرف من الأفعال وهو ما لازم صورة واحدة . وهو إما أن يكون ملازمًا للماضي كـ (ليس) من أخوات كان، و (كرب) من أفعال المقاربة و (عسى وحرى واخلولق) من أفعال الرجاء، و (أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق) من أفعال الشروع، و (نعم وحبذا) في المدح، و (بئس وساء) في الذم، و (خلا وعدا وحاشا) في الاستثناء . على خلاف في بعضها .

وإما أن يكون ملازمًا للأمريّة، مثل : (هَبْ) و (تَعَلَّمْ) أختي (ظن)^(٢).

الحال

١. الحال : من المنصوبات، وهي قسمان :

أ. مؤسسة أو مبيّنة، وهي كل صف فضلة مذكور لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو بيان هيئتهما معًا . نحو (جنّته راكبًا) و (ضربته مكتوفًا) و (لقبّته راكبين)^(٣) .

ب. مؤكدة : وهي الحال التي يستفاد معناها دون ذكرها، وهي مؤكدة لعاملها نحو ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ﴿ فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَهُمْ ﴾ ، أو مؤكدة لصاحبها، نحو ﴿ لَأَمِّنَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك :

(١) ينظر : التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٤ .

(٢) شذا العرف في فن الصرف ص ٤٦ . وينظر مبحث (الفعل الجامد) في كتاب المغني الجديد في علم الصرف ص ١٨٩ . ٢٠٤ .

(٣) ينظر : التصريح (٢ / ٥٩٨) .



(زيد أبوك عطوفاً) (١) .

وقد ذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكار هذا القسم، وردُّوا ما ورد منه إلى الحال المؤسسة (٢) .

٢. الحال : الزمن الحاضر . وهي ترد بهذا المعنى كثيراً في

عبارات النحاة من ذلك مثلاً قول ابن هشام : " (إذا) على وجهين : أحدهما : أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب) ومنه : (فإذا هي حية تسعى) " (٣) .

وكقوله في (قط) : " تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى يقال : (ما فعلته قط)، والعامّة يقولون : (لا أفعله قط)، وهو لحن ... ومعنى (ما فعلته قط) : ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال " (٤) .

٣. الحال : المقام، وهي بهذا المعنى من القرائن المعتبرة عند النحويين لمشاركتها في تكوين الكلام أحياناً قال ابن جني : " من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول : (القرطاس والله) أي (أصاب القرطاس) فـ(أصاب) الآن في حكم المنفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب

(١) ينظر : السابق (٢ / ٦٦٣ . ٦٦٧) .

(٢) ينظر : السابق (٢ / ٦٦٣، ٦٦٤) .

(٣) مغني اللبيب (١ / ١٧٨) .

(٤) السابق (١ / ٣٥٤) .



ومن هذا أيضاً قول أبي البركات الأنباري : " الفعل إنما يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك " (٢) .
وهذا المعنى هو المراد في كلام النحاة عن حكاية الأحوال المشاهدة ؛ إذ المراد وصف مقامات الكلام ببيان بعض ما لا يس الكلام فيها من إيماءات أو إشارات ... إلخ (٣) .

الحرف

١ . الحرف : واحد حروف المباني التي تتركب منها الكلمات، وهي في العربية تسعة وعشرون حرفاً على الأصح (٤) .
وهذا هو المعنى المراد في قول سيبويه (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) (٥) .

٢ . الحرف : أحد أنواع الكلمة، وهو قسيم الاسم والفعل . وهو واحد حروف المعاني، قال ابن فارس في تعريفه " وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه : أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا : (زيد منطلق) ثم نقول : (هل زيد منطلق ؟) فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في

-
- (١) الخصائص (١ / ٢٨٥، ٢٨٦) . وينظر : مغني اللبيب (٢ / ٣٦٠) .
(٢) أسرار العربية ص ٥٨ .
(٣) ينظر : الخصائص (١ / ٢٤٦ وما بعدها) .
(٤) ينظر : الكتاب (٤ / ٤٣١) . والمبرد جعلها ثمانية وعشرين ؛ لأنه لا يعتد بالهمزة . ينظر : المقتضب (١ / ٣٢٨) .
(٥) ينظر : الكتاب (٣ / ٣٢٠) .



(زيد) ولا (منطلق) (١) .

وقد قسم النحاة حروف المعاني أصنافاً باعتبار معانيها، كقولهم :
حروف الجر، وحروف العطف، وحروف النفي، وحروف التثنية، وحروف
النداء، وحروف الاستفهام ... إلخ (٢) .

٣. الحرف : الكلمة . يرد عند النحاة استخدام (الحرف) والمراد به
الكلمة أي كلمة اسماً أو فعلاً . من ذلك مثلاً قول سيوييه : "وقد كُسِّرَ
حرف منه على (فَعَل) كما كُسِّرَ عليه (فَعَل) وذلك قولك للواحد : هو
الفُكُّ، وللجميع : (هي الفُكُّ)" (٣) .

الخبر

١. الخبر : هو المسند في الجملة الاسمية، وهو الجزء الذي حصلت
به الفائدة مع مبتدأ ليس وصفاً رافعاً لمكتفى به (٤) . وهو إما مفرد أو
جملة أو شبه جملة (٥) .

٢. الخبر : قسيم الإنشاء . وهو ما احتمل الصدق والكذب
لذاته، فهناك أخبار واجبة الصدق كأخبار الله وأخبار رسله، وأخبار واجبة

(١) الصاحبى ص ٩٥ .

(٢) ينظر في ذلك تصنيف الزمخشري في مفصله فهو أحسن ما رأيت في
هذا ص ٣٦٥ . ٤٣٨ .

(٣) الكتاب (٣ / ٥٧٧) . وينظر : معاني القرآن (١ / ٣٣) ، المصطلح
النحوي ص ١١٦ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك (١ / ١٦٧) .

(٥) ينظر : السابق (١ / ١٦٧ . ١٨٤) .



الكذب كأخبار مسيئة، وهناك أخبار يجوز عليها التصديق والتكذيب^(١) .
و (الخبر) يرد في عبارات النحاة بهذا المعنى من ذلك قول ابن
الشجري : "وقد ورد النداء مرادًا به الخبر في شيء من كلامهم، وذلك
قولهم : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، قال أبو العباس محمد بن يزيد :
معناه (أخص هذه العصابة)"^(٢) .

ومن ذلك قول ابن جني عن (يا) النداء ونيابتها عن (أدعو) أو
(أنادي) : "ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل : (أدعو زيدًا) و (أنادي
زيدًا) لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق
والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"^(٣) . وورود الخبر
بهذا المعنى في مسائل النحو كثير^(٤) .

الزائد

١. الزائد : مقابل الأصلي من حروف الأسماء والأفعال .
- وهو ما ألحق بالكلمة لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة .
- وحروف الزيادة على هذا المعنى عشرة يجم : قولك : (اليوم تنساه)^(٥)

(١) ينظر : معجم البلاغة العربية ص ١٨٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري (١ / ٤١٨) .

(٣) الخصائص (١ / ١٨٧) .

(٤) ينظر : المسائل العسكرية ص ١١٠، التمام ص ٩٠، أوضح المسالك (١)

(١٤٩، ١٤٨) (٢ / ٣٠٣)

(٣ / ٢٧٥)، (٤ / ٢١٥)، ومغني اللبيب (٢ / ١٧٩، ١٨٢) .

(٥) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ص ١٠١، ١٠٠ .



. قال ابن جنّي : "وينبغي أن تعلم أن معنى قولنا : (الحروف الزوائد) إنما نريد بها أنها الحروف التي يجوز أن تزداد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، ولسنا نريد أنها لا بد أن تكون في كل موضع زائدة . هذا محال" (١) .

٢. الزائد : هو ما أمكن حذفه من التركيب دون إخلال بأصل المعنى . ويراد بهذه الزوائد التوكيد غالباً . وذلك مثل حروف الجر الزائدة وهي أربعة : (من، والباء، واللام، والكاف) (٢)، ومثل (كان) الزائدة، وزيادة (إن) و (أن) و (ما) و (لا) (٣) .

٣. الزائد : المتصل اللاصق في الكتابة بالكلمة وليس منها في الأصل .

وبهذا المعنى أخذ ابن خالويه في إعرابه الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ وقوله : ﴿ فَعَلَ السَّفَهَاءَ ﴾ حيث قال في الموضوعين : "جر بالياء الزائدة" (٤) وبهذا عمل في سائر كتابه (٥) . على أنه ! جوار هذا الاستخدام يستخدم (الزائد) بمعناه المعروف (المذكور قبل قليل) أيضاً (٦) .

(١) التصريف الملوكي ص ١٦ .

(٢) ينظر مثلاً : أوضح المسالك (٣ / ٤٣، ٣٥، ٢٧، ٢٣) .

(٣) ينظر : المفصل ص ٤٠٢، وأوضح المسالك (١ / ٢٣٠، ٢٣٣) .

(٤) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٨٦، ٩٢ .

(٥) ينظر مثلاً : السابق ص ١٥٨، ١١٩، ١١٣، ٩٣، ٨٥، ٦٩ .

(٦) ينظر : السابق ص ٦٠ .



السالم

١. السالم : أحد أقسام الفعل الصحيح، وهو ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة والتضعيف كـ (ضرب ونصر وقعد) فقسيماه إذن : المضعف والمهموز^(١) .
٢. السالم : أحد أقسام الجموع، وهي عند المحققين ثلاثة : جمع سالم، وجمع تكسير، وجمع بألف وتاء زائدتين .
فالسالم هو ما سلم واحده من تغير مع زيادة واو مضموم ما قبلها ونون في الرفع، أو ياء مكسور ما قبلها ونون في النصب و الجر^(٢) .
والذائع جعل المجموع بألف وتاء زائدتين كـ (مسلمات) من السالم وتسميته (جمع المؤنث السالم) وقد عدل ابن هشام عن هذه التسمية، قال الأزهرى بعد أن ذكر ما يجمع على هذا الجمع : "ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم، إلى أن قال : الجمع بألف وتاء مزيدتين ؛ ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغير"^(٣) .

الصرف

١. الصرف : علم التصريف، وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب^(٤) .

(١) ينظر : شذا العرف ص ٢٧ .

(٢) ينظر : أسرار النحو ص ٢١٥، ٢١٤ .

(٣) التصريح (١ / ٢٦٧) .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (١ / ٢٢١) ، وتتنظر : اعتراضات الرضي

على ابن الحاجب ص ٤٥ . ٤٨ .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

٢. الصرف : تنوين التمكين، وهو المراد في قولهم (ممنوع من الصرف) أي ممنوع من هذا التنوين^(١)، هذا مذهب المحققين وقال آخرون: معناه ممنوع من الجرّ مع التنوين^(٢). ووصف أبو حيان الخلاف في هذه المسألة بأنه "خلاف لا طائل تحته"^(٣).

٣. الصرف : الخلاف، وهو عامل معنوي كوفي . قال الفراء في إعراب (تكتموا) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾ :

"إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم، تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتلقي (لا) لمجيئها في أول الكلام وإن شئت [جعلتها] بالواو نصيباً على ما يقول النحويون من الصرف . فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) ؛ فلذلك سمي صرفاً ؛ إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"^(٤).

(١) ينظر : التصريح (١ / ١٤٠ . ١٤١) (٤ / ٢٠٦)، والأشباه والنظائر (٢٦٣ / ٢٦٥).

(٢) ينظر الخلاف في هذا وأدلة كل فريق في اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٧٢، ٧٣).

(٣) ينظر : همع الهوامع (١ / ٧٦).

(٤) معاني القرآن (١ / ٣٢، ٣٤)، وينظر : دراسة في النحو الكوفي ص



الصلة

١. الصلة : صلة الموصول، قال الزمخشري : " والموصول ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة ترادفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه . وتسمى هذه الجملة صلة ... " (١) .
أما الاسم المحلّى بـ (أل) فقد اختلف النحاة في وصله بصلة كصلة الموصول، فذهب الكوفيون إلى أنه يوصل وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل (٢) .

٢. الصلة : الزائد، قال الزمخشري : " ومن أصناف الحروف : حروف الصلة وهي : (إن وأن وما ولا ومن والباء ... " (٣) .
٣. الصلة : حرف الجرّ، يسمى حرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك : (مررت بزيد)، فالباء صلة أي وصلة (٤) .

القلب

١. القلب : التغيير بتقديم وتأخير وهو المراد في (القلب المكاني) الذي هو تقديم حرف من حروف الكلمة وتأخير آخر، نحو : جذ وحذب، وصاعقة وصاقعة (٥) .
٢. القلب : نوع من أنواع الإعلال ويكون بتحويل أحد أحرف العلة

٢٨٨، ٢٨٩ .

(١) المفصل ص ١٧٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف (٢ / ٧٢٢ . ٧٢٦) .

(٣) المفصل ص ١٧٩ .

(٤) ينظر : التصريح (٢ / ٤٥١)، والأشباه والنظائر (٢ / ٩٤) .

(٥) ينظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

(الألف والواو والياء) أو الهمزة إلى آخر من هذه الأربعة . مثل قولهم : تقلب الياء واوًا إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها في غير جمع، مثل (موقن) أصلها (مُيقن) ثم أعلت بالقلب^(١) .

٣. القلب : جعل زمن المضارع ماضيًا وهو من معاني أداتي الجزم (لم) و (لما)^(٢) .

٤. القلب : إسناد الشيء إلى غير من هو له لملايسة بينهما، وذلك نحو قولهم : (أدخلت الخاتم في إصبعي) فالإدخال للإصبع لا للخاتم . ومنه قول الشاعر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم

أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا^(٣) .

٥. القلب : جعل المشبه مشبهًا به لضرب من المبالغة، كقولهم :

كأن الصفا أوراكاها^(٤)

وقد نص ابن فارس على أن هذين القلبين من سنن العرب في كلامها^(٥) .

الكناية

١. الكناية : هي التعبير عن مبهم من عدد أو حديث أو فعل أو علم عاقل، نحو : (فعلت كذا) . وأشهر ألفاظها :

(١) ينظر مثلاً : شذا العرف ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) ينظر : مغني اللبيب (١ / ٥٣٣، ٥٢٨) .

(٣) ينظر : الصاحبى ص ٣٢٩ . ٣٣٢ .

(٤) ينظر : السابق .

(٥) السابق ص ٣٢٩ .



كم، وكذا، وكأين، وكيت، وذيت، وفلان، وفلانة^(١) .

وأكثر ما يرد منها عند النحاة كنايةات العدد وهي (كم وكذا وكأين)^(٢) .

٢. الكناية : الكنية، قال ابن فارس : "والكناية التي للتبجيل قولهم (أبو فلان) صيانة لاسمه عن الابتذال، والكنى مما كان للعرب خصوصاً، ثم تشبه غيرهم بهم في ذلك"^(٣) .

٣. الكناية : الضمير، قال ابن فارس : "والكناية متصلة ومنفصلة ومستجنة، فالمتصلة كالتاء في (حملتُ وقمتُ)، والمنفصلة قولنا : (إياه أردت) والمستجنة قولنا : (قام زيد) فإذا كنيينا عنه قلنا : (قام) فتستتر الاسم في الفعل"^(٤) قال : "وزعم بعض أهل العربية أن أول أحوال الاسم الكناية ثم يكون ظاهراً . قال : وذلك أن أول حال المتكلم أن يخبر عن نفسه ومخاطبه فيقول : أنا وأنت . وهذان لا ظاهر لهما، وسائر الأسماء تظهر مرة ويكنى عنها مرة"^(٥) .

المثال

١. المثال : أحد أقسام الفعل المعتل وهو ما اعتلت فائؤه، مثل : وَعَدَ وَيَسَّرَ . وسمي بذلك ؛ لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه^(٦) .

(١) الخليل ص ٣٣٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١ / ١٤٥ . ١٤٨) (٣ / ١٦٥) وأوضح المسالك (٤ / ٢٣٨ . ٢٥٠) .

(٣) الصاحبى ص ٤٣٩، وينظر : الأصول لابن السراج (٢ / ١١٥) .

(٤) الصاحبى ص ٤٤٠ .

(٥) السابق . وينظر : دراسة في النحو الكوفي ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٦) شذا العرف ص ٢٨ .



د. محمد بن علي بن محمد العامري

٢. المثال : الميزان الصرفي . وهو مصطلح كثير الدوران في كتب النحاة جداً . من ذلك مثلاً قول ابن هشام : "ويتوصل في هذا الباب إلى مثالي : (فَعِيل) و (فَعِيل) بما يتوصل به في باب الجمع إلى مثالي (فَعَالِل) و (فَعَالِل) ... " (١) .
٣. المثال : المبتدأ . عبر ثعلب عن المبتدأ بمصطلح (المثال) ، فقال : " (هذا) تكون مثلاً وتكون تقريباً ؛ فإذا كانت مثلاً قلت (هذا زيد) : هذا الشخص شخص زيد " (٢) .
٤. المثال : صيغة المبالغة . قال أبو حيان : "باب المثال : المثال هو ما حوّل من اسم الفاعل للمبالغة إلى فَعُول وفَعَال ومِفْعَال وفَعِيل وفَعِيل " (٣) .

المفرد

١. المفرد : ما دل على واحد، كـ (رجل وامرأة وقلم وكتاب) . وهو يقابل المثني والجمع (٤) .
٢. المفرد : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً . "مضاف . يرد ذلك في لا النافية للجنس، قال ابن هشام : "إذا كان اسمها مفرداً، أي غير مضاف ولا شبيهه به، بني على الفتح ... " (٥) .

(١) أوضح المسالك (٤ / ٢٩٣)، وينظر (٤ / ٢٩٤) .

(٢) مجالس ثعلب (١ / ٤٢) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥ / ٢٢٨١) .

(٤) ينظر : شذا العرف ص ٩٣ .

(٥) أوضح المسالك (٢ / ١٠) .



ويرد في المنادى أنه إذا كان مفردًا بني على ما يرفع به، قال ابن هشام : "ونعني به أن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به، فيدخل في ذلك المركب المزجي، والمثنى، والمجموع ..."^(١) .

٣. المفرد : ما ليس بجملّة ولا شبه جملّة . يرد ذلك في الخبر والحال والصفة، فكل منها يقع مفردًا، ويقع جملّة، ويقع شبه جملّة^(٢) .

٤. المفرد : ما ليس مركبًا . يرد ذلك في العلم ؛ إذ ينقسم إلى مفرد كـ (زيد وهند)، وإلى مركب نحو (برق نحره، وحضرموت، وأبي قحافة)^(٣) .

٥. المفرد : العدد المفرد، وهذا المصطلح يرد عند ابن عقيل للدلالة على ألفاظ العقود، قال : "أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة"^(٤) . وقال : "العدد المفرد وهو من عشرين إلى تسعين"^(٥) .

في حين يرد (العدد المفرد) عند أبي البركات الأنباري مثلًا مرادًا به : الواحد والعشيرة وما بينهما، ويلحق به لفظًا مئة وألف^(٦) .

(١) السابق (٤ / ١٨) .

(٢) ينظر : السابق (١ / ١٧٦)، (٢ / ٣٠٣) .

(٣) ينظر : السابق (١ / ١١٤ . ١١٦) .

(٤) شرح ابن عقيل (٢ / ٣٧٨) .

(٥) السابق (٢ / ٣٧٧) .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص ٢٠٤، وينظر أيضًا النحو الوافي (٤ /

٥١٨) .



الناقص

١. الناقص : من الأفعال ما نقصت دلالاته، وهي (كان وأخواتها) ويقابله : التام . قال ابن يعيش : "وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك : (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب . و (كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و (يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالاتها كانت ناقصة" (١) .

وقيل سميت ناقصة لكونها لا تكفي بمرفوعها (٢) .

٢. الناقص : من الأسماء وهو (ما) الاسمية . قال ابن هشام : " (ما) تأتي على وجهين : اسمية وحرفية، وكل منهما على ثلاثة أقسام . فأما أوجه الاسمية :

فأحدها : أن تكون معرفة، وهي نوعان :

* ناقصة : وهي الموصولة، نحو : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ .

* وتامة : وهي نوعان ... إلخ" (٣) .

وقد علل الأمير تسمية ابن هشام (ما) هنا بـ (الناقصة) فقال :

"سميت بذلك لاحتياجها إلى الصلة بحيث لا تتم إلا بها" (٤) .

ثم قال ابن هشام مكملًا أقسام (ما) الاسمية :

(١) شرح المفصل (٤ / ٣٣٥، ٣٣٦) .

(٢) ينظر الخلاف في هذا في الأشباه والنظائر (٢ / ٣٦٧) .

(٣) مغني اللبيب (١ / ٥٦٩) .

(٤) حاشية الأمير (٢ / ٢) .



"والثاني أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان : ناقصة وتامة: فالناقصة هي الموصوفة، وتقدر بقولك (شيء)، كقولهم : (مررت بما معجب لك) أي : بشيء معجب لك. وقوله :

لما نافع يسعى اللبيب، فلا تكن
لشيء بعيد نفه الدهر ساعياً^(١)
فقد سميت ناقصة لحاجتها إلى الوصف في بيان معناها .
قلت :

فإن قيل : لم اختصت (ما) من بين الموصولات بهذا الاسم مع أن كل موصول فإنه لا يتم بنفسه، ويفتقر أبداً إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً ؟

قلت : ذلك والله أعلم لما في (ما) من فرط الإبهام^(٢) ؛ ولتنوع السياقات التي ترد فيها مع وجود فوارق دقيقة لا يشعر بها إلا المدققون، حتى إنه نُقل عن بعض العلماء أن لها خمسة وثلاثين وجهاً^(٣) ؛ ولذلك احتيج في التفريق بين معانيها المختلفة إلى تنوع في أسمائها . على أنني لم أر من سماها (ناقصة) في المواضع السابقة قبل ابن هشام .

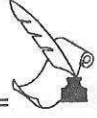
٣. الناقص : أحد أقسام الفعل المعتل . وهو ما اعتلت لامه، نحو : (غزا ورمى) وسمي بذلك لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف، مثل : غَزَتْ ورمّت^(٤) .

(١) مغني اللبيب (١ / ٥٧٠) .

(٢) قال الأنباري في أسرار العربية ص ١١٩ : " (ما) في غاية الإبهام " .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر (٢ / ٢٨١ . ٢٨٥) .

(٤) شذا العرف ص ٢٨ .



النقل

١. النقل : السماع . قال أبو البركات في أدلة النحو : "أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال" (١) . ثم قال : "النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" (٢) . وقد استخدمه بهذا المعنى كثيراً جداً في الإتيان (٣) .
٢. النقل : التعدية، قال ابن يعيش : "فأما (أفعل) فذكر سيبويه أنه يدل على عشرة معانٍ : منها أن يجيء لنقل غير المتعدي إلى المتعدي، وهو الغالب على هذا البناء . ومعنى ذلك أنه يجعله مفعولاً للفعل الذي كان له، نحو : (ذهب وأذهبته، وخرج وأخرجته)" (٤) .
٣. النقل : أحد أنواع الإعلال . وهو نقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، مثل : (يَقُول) أصلها (يَقُول) كـ (يَنْصُر) ؛ وإلا قلب حرفاً يجانسها مثل (يَخَاف) أصله (يَخَوْف) كـ (يَعْلَم) (٥) .
٤. النقل : أحد أنواع الوقف . وهو أن تقف بنقل حركة الحرف

(١) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٢) السابق .

(٣) ينظ (١) : ر

(٢) (٤٢، ٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٨، ٣٠٣، ٣٢٢)

(٤٣٩، ٤٥١، ٥١٤، ٥٧٩، ٥٨٠، ٦٦٦، ٧٤١، ٧٥٨، ٨٢٨)

(٤) شرح الملوكي في التصريف ص ٦٨ .

(٥) شذا العرف ص ١٥٠ .



إلى ما قبله كقراءة بعضهم : ﴿ وتواصوا بالصَّبْرِ ﴾ وشرطه خمسة أمور هي : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له . على خلاف في بعض هذه الشروط^(١) .

مسألة :

في قوله (تعالى) : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ كلام طويل، رجع منه عند المحققين إعراب (إلا) صفة للنكرة قبلها (آلهة)، و(إلا) هنا اسم بمعنى (غير)، وظهور الإعراب فيها متعذر على الألف فظهر إعرابها (الرفع) على المضاف إليه بعدها (الله)، فالضمة على لفظ الجلالة علامة إعراب (إلا)^(٢) .

أقول :

يمكن أن نسمي ما حصل في إعراب هذه الآية ونظائرها (نقلًا)، ويكون النقل بهذا المعنى قسمًا من (النقل) قائمًا برأسه، ويراد به : نقل حركة إعراب (إلا) الاسمية إلى ما أضيفت إليه، فرقًا بينها وبين (إلا) الحرفية .

ويساعدنا على هذا كون المضاف والمضاف إليه في نظر النحاة كالكلمة الواحدة . ويقال في إعراب لفظ الجلالة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المنقولة من (إلا) .

(١) ينظر : أوضح المسالك (٤ / ٣١١، ٣١٠) .

(٢) ينظر : مغني اللبيب (١ / ١٤٩)، والدر المصون (٨ / ١٤٢، ١٤٤) .



ياء الإضافة

١. ياء الإضافة : ياء النسب، مثل ذلك قول ابن جني : " ألا تراك لما أردت الإضافة إلى (عديّ) فحذفت ياءه الزائدة، بقي معك (عديّ)، فأبدلت من الكسرة فتحة، فصار إلى (عديّ)، ثم أبدلت من يائه ألفاً فصار إلى (عداً)، ثم وقعت ياء الإضافة من بعد فصار التقدير به إلى (عدايّ)، ثم احتجت إلى حركة الألف التي هي لام لينكسر ما قبل ياء الإضافة، فقلبتّها واوًا فقلت : (عدويّ)" (١) .

٢. ياء الإضافة : ياء المتكلم، جاء في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل : "فياء الإضافة تكون في الاسم والفعل، نحو : (ضاربي وثوبي)، و (ضربني) في الفعل . ولا بد في الفعل من النون ؛ لنلا يقع الكسر في الفعل، فأما في الاسم فلا ؛ لأنه يدخله الجر" (٢) .

(١) الخصائص (٣ / ١٢١، ١٢٢) .

(٢) ص ٣١٧، ٣١٦ .



نتائج البحث

خلص هذا البحث إلى عدد من الاستنتاجات والأفكار، أهمها :

١. أن الاصطلاح على مصطلح علمي جديد من قبل علماء أي علم هو ممارسة لـ (إعادة الوضع) ؛ لأنهم يحملون الألفاظ المصطلح عليها معاني جديدة .

٢. أن الرأي الذي يطمئن إليه القلب في مسألة أصل اللغات هو أن هناك لغة توقيفية واحدة، علمها الله تعالى آدم عليه السلام، وأن هذه اللغة التوقيفية هي أصل جميع اللغات على اختلافها كما أن آدم عليه السلام أصل جميع البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم .

٣. أن وجود هذه اللغة الأصل هي الشرط الموضوعي لحصول التواضع والاصطلاح فيما بعد .

٤. أن تاريخ لغات العلوم الخاصة التي تُستحدث عن طريق الاصطلاح مع وجود لغة عامة للتفاهم والنقاش يصلح أن يكون نافذة نطل منها على أصل كل لغة حدثت بعد لغة آدم التي أوقفه الله عليها، ووضع تصور مقبول لنشئونها .

٥. أن الدين والعلم من أهم عوامل تنمية اللغات واتساعها، وأن لكل علم لغة خاصة تحمل كثيراً من سمات اللغة التي تمّ التفكير والتأليف بها، ونخلص من هذا إلى أن (الترادف والاشتراك) في لغات العلوم واصطلاحاتها هي سمة وراثية خالصة

٦. أن الأسباب التي علل بها اللغويون ظهور الترادف والاشتراك اللفظي في اللغة هي نفسها أسباب ظهور الترادف والاشتراك اللفظي في مصطلحات علم العربية .



٧. أن استيعاب المشترك اللفظي والمترادف من مصطلحات علم العربية له أثره العظيم في فهم النصوص وتحقيقها، على أن استيعاب المشترك أهم من استيعاب المترادف .

٨. أن مسألة حقيقة الألف والنون في (فعلان) الذي له (فعلى) مسألة خلافية، وأن نصوص سيبويه هي أصل الخلاف فيها، وأن تلك النصوص لا زالت بحاجة إلى مزيد من التأمل والبحث .

٩. أن ترادف مصطلحي (الصفة) و(النعته) مسألة خلافية، وأن العلماء الذين ذهبوا إلى التفريق بينهما اختلفوا في تحديد الفارق، وأنهم فرعوا على ذلك مسألة خلافية في صفات الله تعالى هل يجوز أن يقال إنها نعوت ؟

١٠. أن أولى فهم لقول المتأخرين (فعل مبني للمجهول) هو أن يكون مرادهم (مبني للمجهول فاعله) على أن يكون المراد بالبناء هنا الصياغة والتهئية، وأن تحسين الأستاذ عباس حسن هذا المصطلح، وتقديمه على قول القدامى (مبني للمفعول) لا وجه له .

١١. أن تحرير العبارة في إعراب لفظ الجلالة في قول الله تعالى ﴿أَوْ كَانَتْ فِيهَا آيَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ونظائره هي أن يقال: مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المنقولة من (إلا) .

كما أورد الباحث أكثر من ستين مصطلحاً من المترادف والمشارك اللفظي، وجمع مرادفات المترادف، واستقصى معاني المشارك الاصطلاحية عند النحاة، وكان الهدف من ذلك إثبات الظاهرة لا الاستقصاء والاستقراء .



المصادر والمراجع

- أباطيل وأسما، محمود محمد شاكر (مطبعة المدني، القاهرة)
- أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري (القاهرة، ١٣٨٤ هـ)
- أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي، د. يحيى بن عبد الله الشريف (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٣ هـ)
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق ودراسة: د. عبد الله علي البركاتي ود. محسن سالم العميري، الطبعة (١) (مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠ هـ)
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار و عاصم بهجة البيطار، الطبعة (٢) (دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥ هـ)
- أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق د. أحمد حسن حامد، الطبعة (٢) (دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ)
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، الجزء (٢) تحقيق: غازي مختار طليمات والجزء (٣)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله (مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧ هـ)
- الأصول: دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان (دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١ هـ)
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة (٤) (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠ هـ)
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (مكتبة المتنبي، القاهرة)
- الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة (١٤) (دار العلم



للملايين، بيروت، ١٩٩٩م)

- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، الطبعة (٢) (دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ)
- أمالي ابن الشجري، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة) .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، ١٤٠٦ هـ)
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ)
- أوجه التنظير عند ابن جني، محمد بن علي العمري (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٣ هـ)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ)
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد، الطبعة (١) (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ)
- اعتراضات الرضي علي ابن الحاجب في شرح الشافية، د. مهدي بن علي القرني (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ)
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د. عياد بن عيد الثبيني، الطبعة (١) (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ)



- التبيان في تصريف الأسماء، لأحمد حسن كحيل، الطبعة (٧) (دار البيان العربي).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، الجزء (٦)، حققه أ.د. حسن هنداوي الطبعة (١) (دار كنوز إشبيلية، الرياض، ١٤٢٦هـ)
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق : د. محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ)
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، دراسة وتحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة (١) (١٤١٨هـ)
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق : د. ديزيره شقال، الطبعة (١) (دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٩هـ)
- التعريفات، لأبي الحسن الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ)
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة (١) (دون معلومات)
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق : أحمد ناجي القيسي وزميليه (مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ)
- توجيه اللع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق : أ.د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة (١) (دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ)
- حاشية الأمير (بهامش مغني اللبيب)، (دار إحياء الكتب العلمية)
- حاشية الشيخ يانين العليمي على شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العلمية)
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد علي



د. محمد بن علي بن محمد العامري

- الصبان، الطبعة (١) (دار الفكر، بيروت، ١٤١٩ هـ) .
- الحروف، للفارابي، تحقيق : محسن مهدي، الطبعة (٢) (دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠ م)
- الخصائص، لابن جني، تحقيق : محمد علي النجار، الطبعة (٤) (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ م)
- الخليل : معجم مصطلحات النحو العربي، د. جورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تـابري، الطبعة (١) (مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٠ هـ)
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمن الحلبي، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط، الطبعة (١) (دار القلم، دمشق، ١٤١٤ هـ)
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، الطبعة (١) (دار قتيبة، بيروت، ١٤١١ هـ)
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي، الطبعة (٢) (دار القلم، بيروت، ١٤١٣ هـ)
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملوي (دار الأرقم)
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأشموني، تقديم : حسن حمد، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ)
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة (١) (دار هجر، مصر، ١٤١٠ هـ)
- شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ)
- شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، الطبعة (١) (المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣ هـ)



- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، الطبعة (١) (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ)
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق ودراسة : سلوى محمد عرب (معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ)
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق، محمد نور الحسن وزميليه (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ)
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة (١) (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ)
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الدين الاسترأبادي، قدم له : د. إميل بديع يعقوب، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ)
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، الطبعة (٣) (مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٢٥هـ)
- الصاحبى، لابن فارس، تحقيق : السيد أحمد صقر (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة) .
- ظاهرة القلب المكاني في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، الطبعة (١) (دار عمار، عمان، ١٤٠٦هـ)
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران (دار النهضة العربية، بيروت)
- عنقود الزواهر في الصرف، للقوشجي، دراسة وتحقيق : أ.د. أحمد عفيفي، الطبعة (١) (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢١هـ)
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، الطبعة (٦) (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ)

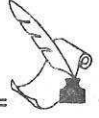


د. محمد بن علي بن محمد العامري

- فقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب، الطبعة (٢) (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م)
- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي (دار النهضة العربية، بيروت)
- الفهرست، لابن النديم (دار المعرفة، بيروت)
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة)
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، الطبعة (١) (مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ)
- كتاب الأذكياء، لأبي الفرج بن الجوزي، ط(١) (مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٨هـ)
- كتاب الجمل في النحو، المنسوب إلى الخليل بن أحمد، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، الطبعة (١) (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ)
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة (١) (دار الجيل، بيروت)
- الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، أعده للطبع ووضع فهارسه : د. عدنان درويش، محمد المصري، الطبعة (٢) (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ)
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، الطبعة (١) (دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م)
- اللباب في علم الإعراب، للإسفرائيني، حققه : د. شوقي المعري، الطبعة (١)، (مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م)



- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطاني، الجزء (١)، تحقيق :
عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، الطبعة (١) (المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة)
- لمع الأدلة = الإغراب في جدل الإغراب .
- المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د. عبد الحميد
السيد طلب، الطبعة (١) (مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٠٢ هـ)
- مجالس ثعلب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الطبعة (٥) (دار
المعارف، القاهرة)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن
جني، تحقيق : علي النجدي ناصف وزميليه (المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠ هـ)
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق : محمد أبو الفضل
إبراهيم (دار نهضة مصر، القاهرة)
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر (دمشق، ١٣٩٢ هـ)
- المزهري علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وتعليق : محمد أبو
الفضل إبراهيم وزميليه (المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢ هـ)
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق : د. علي جابر
المنصوري، الطبعة (١) (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٣ هـ)
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.
عوض حمد القوزي، الطبعة (١) (جامعة الرياض، الرياض، ١٤٠١ هـ)
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
(دار السرور)



د. محمد بن علي بن محمد العامري

- معجم الأدياء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة (١) (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣ م)
- معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، الطبعة (٣) (دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٨ هـ)
- المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس ورفاقه (المكتبة الإسلامية، استانبول)
- معجم دقائق العربية: جامع أسرار اللغة وخصائصها، الأمير أمين آل ناصر الدين، عني بمراقبة أصوله تلميذه الأمير نديم آل ناصر الدين، الطبعة (١) (مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧ م).
- المعنى الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني (دار الشرق العربي، بيروت).
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ).
- المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة (١) (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠ هـ).
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون (دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠ هـ)
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ).
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة (١) (دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧ هـ).



- المنصف، لابن جني، تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، الطبعة (١) (وزارة المعارف العمومية، مصر، ١٣٧٣هـ).
- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة (٣) (دار المعارف، مصر).
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيده، الطبعة الثالثة (الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٠م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ).
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملح، الطبعة (١) (دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م).
- نمط صعب ونمط مخيف، محمود محمد شاكر، الطبعة (١) (دار المدني، جدة، ١٤١٦هـ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ).

